



PROVISIONAL  
A/39/PV.85  
17 December 1984  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد لوساكا ( زامبيا )

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [ ١٨ ]

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة

( ب ) تقارير الأمين العام

( ج ) مشاريع قرارات

( د ) رسالة واردة من بابوا فينيا الجديدة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ١٨ من جدول الأعمالتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة ( A/39/23 ؛ A/AC.109/761-763 و 764 و Add.1 و 765 و Add.1 و 770-766 و 775 و 776 و 777 و Add.1 و 780-778 و 787-785 و 799 )
- ( ب ) تقارير الأمين العام ( A/39/494 و A/39/634 و Add.1 )
- ( ج ) مشاريع قرارات ( A/39/L.17 و A/39/L.18 و A/39/23 (Part I) ، الفصل الثاني ، الفقرة ٩ )
- ( د ) رسالة واردة من بابوا غينيا الجديدة ( A/39/723 )

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعترم اقبال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الخامسة عصر اليوم ، وبذلك تتمكن الجمعية من انهاء مناقشته صباح الغد وفقا لبرنامج أعمالنا .  
اذا لم يكن هناك أى اعتراض ، سأعتبر ان الجمعية توافق على ذلك .  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد الأدهمي ، ممثل الجمهورية العربية السورية ، لتقديم تقرير اللجنة .

السيد الأدهمي (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي مقرر للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة الذى يغطي أعمالها خلال عام ١٩٨٤ . ويتعلق التقرير ، في جملة أمور ، بالبند ١٨ من جدول الأعمال ، وهو يقدم لإعمالا للفقرة ١٢ من منطوق

(السيد الأدهمي ، مقرر  
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

قرار الجمعية العامة ٥٤/٣٨ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن تنفيذ الاعلان ، والذي رجت فيه الجمعية العامة من اللجنة الخاصة :

" مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام على وجه التحديد . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار " .

ويرد التقرير الكامل للجنة الخاصة في الوثيقة A/39/23 (الأجزاء من ١ الى ٨) . ويظهر البيان الخاص بدراسة اللجنة للحالة في الأقاليم الفردية المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة في الفصول ٩ و ١٠ ومن ١٢ الى ٢٧ من التقرير الحالي . كما يظهر الجزء الخاص بدراسة اللجنة للبنود الخاصة الأخرى المشار إليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، في الفصول من ١ الى ٨ من التقرير الحالي . وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في الفترة ما بين شباط / فبراير وتشريين الأول / أكتوبر ، وفي المشاورات المكثفة التي أجرتها مع الأعضاء خلال هذه الفترة ، أولت اللجنة اهتماما كافيا بجميع البنود المدرجة على جدول أعمالها ، وقدمت توصيات بشأنها .

وأثناء اضطلاع اللجنة الخاصة بأعمالها وضعت نصب عينيها ما طلبته منها على وجه الخصوص الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٣٨ ، فقامت باستعراض مدى تنفيذ الاعلان ، كما استعرضت مختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم المتبقية . وعلى أساس ذلك الاستعراض وفي ضوء التطورات ، وضعت اللجنة توصياتها من أجل اتخاذ المزيد من التدابير من جانب الدول ، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بغية التعجيل بعملية ازالة الاستعمار وتيسير احراز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب المعنية .

وخلال هذا العام ، أجرت اللجنة الخاصة مرة أخرى دراسة تتعلق بأنشطة المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح الأجنبية التي تعوق تنفيذ الاعلان في ناميبيا

وفي كل الاقاليم الاخرى التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية ، كما تتعلق بالجهود المبذولة للقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري والتفرقة العنصرية في الجنوب الافريقي .

وفي ضوء قرارات ومقررات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ذات الصلة ، واصلت اللجنة ايضا دراستها للانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الموجودة تحت سيطرتها ، والتي قد تعوق تنفيذ الاعلان . وعلا بالاحكام ذات الصلة في القرار ٣٨ / ٥١ ، قامت اللجنة ايضا بدراسة التقدم الذي احرزته الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة ، في مجال تنفيذ الاعلان .

وفيما يتعلق بكل تلك البنود التي ذكرتها لتوى ، اعتمدت اللجنة الرابعة توصيات اللجنة الخاصة ذات الصلة . وقد فهمت ان الجمعية العامة سوف تنظر في تقارير اللجنة الرابعة في اجتماعها بعد ظهر الغد .

وكما يلاحظ الاعضاء من الفصل ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة المعروض على الجمعية العامة الآن ، كرست اللجنة الخاصة اهتماما كبيرا خلال هذا العام لانها الاستعمار في الاقاليم الصغيرة ، ووافقت على عدد من التوصيات والاقتراحات المحددة والمتعلقة بالاقاليم المنفردة . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة تلك التوصيات ايضا ، وآمل ان تعتمد الجمعية بأكملها .

وفي هذا الخصوص ، أخذت اللجنة الخاصة مرة أخرى علما مع الارتياح بالاستعداد المستمر الذي تبديه الدول القائمة بالادارة لاستقبال البعثات الزائرة من هذه اللجنة . وقد بعثت اللجنة في شهر أيلول / سبتمبر الماضي بعثة زائرة الى أنغولا بدعوة من المملكة المتحدة . كما أحاطت علما بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي أوفدها الأمين العام في شهر نيسان / ابريل الى جزر كوكس ( كيلينغ ) . وفي رأى اللجنة أن هذه البعثات الزائرة تشكل وسيلة هامة للغاية للحصول على المعلومات من مصدرها بشأن الحالة السائدة في الأقاليم المعنية وكذلك بشأن تطلعات الشعوب فيما يتعلق بمستقبلها . وفي اطار مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الاعلان ، بحثت اللجنة بشكل منفصل البند المعنون " قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢٤ آب / افسطس ١٩٨٣ ، بشأن بوتوريكو " . وفي هذا الصدد ، اتخذت اللجنة قرارا بشأن هذا البند بعد استماعها الى ممثلي عدد من المنظمات ، كما وضع في الفصل الأول من التقرير . وفي هذا القرار ذكرت اللجنة ضمن جملة أمور انها :

" تؤكد من جديد حق الشعوب في القابل للتصرف في تقرير المصير

والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وانطبق المبادئ الأساسية لذلك القرار انطباقا تاما على بوتوريكو " . ( الفصل الأول )  
الفقرة (٧٢)

ويتبين من الفصل الثالث من تقرير اللجنة الخاصة انها اضطلعت بعدد من المهام الأخرى التي عهدت اليها بها الجمعية العامة في قرارات شتى ، بالاضافة الى المهام التي ترتبت على قرارات سابقة ، ومنها أنشطة محددة تتعلق بمسألة الدعاية التي يجب أن تعطى لأعمال الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وفي خلال العام الذي يتناوله التقرير عقدت اللجنة الخاصة حلقة دراسية في فيينا مع المنظمات غير الحكومية المعنية ، في اطار سعيها المستمر الى كسب تأييد هذه المنظمات في نشر المعلومات ذات الصلة وفي تعبئة الرأى العام العالمي لصالح قضية تصفية الاستعمار . واشتركت اللجنة أيضا في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدتها تلك المنظمات . وفي نية اللجنة ، تمشيا مع قرارات الجمعية ذات الصلة ، أن تواصل اجراء

مشاورات مع المنظمات المعنية ، وأن تشارك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات الخاصة التي تتناول موضوع تصفية الاستعمار ، والتي ترتبها تلك المنظمات وكذلك الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالجوانب العامة لعملية تصفية الاستعمار ، أود أن أعرب ، باسم اللجنة الخاصة ، عن الأمل في أن تلقى المقترحات المحددة في القسم قاف من الفصل الأول المعنون " الأعمال المقبلة " موافقة الجمعية ، حتى يتسنى للجنة أن تمضي قدما في المهام التي اقترحت ان تضطلع بها .

وتوصي اللجنة الخاصة أيضا بأن تجدد الجمعية العامة مناشدتها للـدول المعنية القائمة بالادارة لكن تتخذ فورا كل الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وفي هذا الصدد توصي اللجنة الخاصة - على ضوء النتائج المفيدة التي أحرزت كنتيجة لمشاركة كل الدول القائمة بالادارة مشاركة نشطة فـي أعمالها - بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى من الدول المعنية القائمة بالادارة المشاركة بشكل فعال في أعمالها المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها .

وعلاوة على ذلك ، اخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ما قالته الجمعية العامة من أن اشراك الأقاليم فير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة مباشرة في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يعتبر وسيلة فعالة لمساعدة شعوب تلك الأقاليم على التقدم نحو وضع متكافئ مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبناء على ذلك توصي اللجنة الخاصة بأن تدعو الجمعية العامة الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الأقاليم المعنية بالمشاركة في المناقشات التي تجرى في اللجنة الرابعة وفي اللجنة الخاصة بشأن البنود التي تتصل ببلد كل منها .

وقد ترضب الجمعية العامة أيضا في تجديد مناشدتها لكل الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في اطار منظومة الأمم المتحدة لكي تمتثل شتى الطلبات التي توجهها اليها الأمم المتحدة في قراراتها بشأن مسألة تصفية الاستعمار .

ولعل السادة الأعضاء ، لاحظوا ان اللجنة الخاصة اتبعت الاجراء الذي اعتمد في دورتها لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بصدد صياغة توصياتها الى الجمعية في دورتها

الحالية ، اعمالا للفقرة ٣١ من قرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ الذي أوصت الجمعية فيه بأن :

" تبذل الهيئات الفرعية التي تقدم تقاريرها الى الجمعية العامة كل

جهد لتقديم مشاريع قرارات من أجل تسهيل النظر في البنود " .

واني اذ آخذ في اعتباري ما أنجزته اللجنة الرابعة في ذلك الصدد خلال الدورتين السابقتين ، وأثناء الدورة الحالية ، أستطيع أن أقول عن ثقة - وكما لاحظ رئيس اللجنة الرابعة في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة - ان هذا الاسلوب نجح تماما في تسهيل عمل الجمعية واللجنة الرابعة بوجه خاص .

وسيوافق عام ١٩٨٥ الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا الصدد ، وضعت اللجنة الخاصة سلسلة من التوصيات لكي تبحثها الجمعية ، كما وضع في الفصل الثاني من التقرير المطروح الآن أمام الجمعية . وباعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ من ذلك الفصل ، تكون الجمعية قد أقرت برنامج أنشطة ستقوم بها الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء ، والأمين العام ، والهيئات الحكومية الاقليمية ، والمنظمات الوطنية الحكومية وغير الحكومية احتفالا بهذه الذكرى .

وفي اطار الاعداد للبرنامج المقترح ، أجرى رئيس اللجنة الخاصة ، السفير كوروما ، مشاورات مكثفة وشاملة طوال السنة مع كل الجهات المعنية . وقد اضطلع السفير كوروما بعمل شاق وقدم مساهمات ايجابية في هذا الصدد تحظى بتقدير عميق من جميع أعضاء اللجنة الخاصة . والحق أن السفير كوروما أنجز وحده - وبوسعي أن أضيف : مع تحقيق وفورات غير عادية للمنظمة - ما كان يتولى اعداده في المناسبات المماثلة في الماضي فريق خاص أو لجنة من الدول الأعضاء تعينها الجمعية العامة خصيصا لاعداد مثل تلك الأنشطة . لذا ، أود أن أثني ثناء شخصيا حارا على السفير كوروما لما اضطلع به هذه المهام الكبيرة بالنيابة عنا .

وتوصي اللجنة الخاصة بأن تعتمد الجمعية العامة أيضا ، لدى اقرارها برنامج العمل الملخص في الفصل الأول وبرنامج الأنشطة المتوخاة لعام ١٩٨٥ على النحو

(السيد الادهي ، مقرر  
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

الوارد في الفصل الثاني للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور ذلك الاعلان، الى توفير الاعتمادات المالية الكافية لتغطية كل الأنشطة التي توختها اللجنة لعام ١٩٨٥ . وأخيرا تعرب اللجنة عن الأمل في أن يواصل الأمين العام تزويدها بكل التسهيلات والموظفين اللازمين لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها\* .  
باسم اللجنة الخاصة ، أتقدم بهذا التقرير الى الجمعية العامة ، آملا أن يحظى باهتمامها وعنايتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطى الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السفير عبد الله كوروما ، ممثل سيراليون .

السيد كوروما (سيراليون) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة لل ٢٤) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الجمعية العامة توا الى عرض لما اضطلعت به لجنة ال ٢٤ من أعمال خلال عام ١٩٨٤ ، قدمه بالتفصيل مقرر اللجنة ، زميلنا السيد محمد فاروق الادهي ممثل الجمهورية العربية السورية . لذلك سأقتصر طويلا هدا بوضع ملاحظات بصفتي رئيسا للجنة الخاصة ، فيما يتعلق ببعض التطورات التي جرت خلال هذا العام في مجال تصفية الاستعمار .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارما (تشاد) .



في مطلع هذا العام ، أصبحت بروني ، المستعمرة البريطانية السابقة ، دولة مستقلة ذات سيادة ؛ ويسعدني أن ألاحظ أن بروني دار السلام ، وقد انضمت الى المنظمة كعضو كامل العضوية في بداية الدورة الحالية للجمعية ، أسهمت اسهاما مشكورا في أعمال الجمعية ذات الصلة أثناء هذه الدورة .

وانه لمن دواعي الارتياح حقا أن يكون خمسون اقليما من الأقاليم التي كانت فيما مضى تحت الوصاية أو لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي ، ويبلغ مجموع سكانها ١٥٠ مليوناً ، قد حصلت على استقلالها الوطني منذ اعتماد الاعلان التاريخي بشأن تصفية الاستعمار . وعززت هذه الدول ، من خلال مساهمتها النشطة في أعمال الأمم المتحدة ومنظماتها ، قدرة الهيئة العالمية على أن تعالج بفعالية المشاكل العديدة التي تحيق بالمجتمع الدولي .

وبالرغم من هذه الانجازات العظيمة ، يتحتم علينا في نفس الوقت أن نكون واعين تماما لالتزاماتنا ومسؤولياتنا الرسمية الملقاة على عاتقنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنسبة للأقاليم التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية ، والسكان الذين لم يمارسوا حقهم بعد في تقرير المصير وفي الاستقلال .

وأكثر ما يقلقنا من بين هذه الأقاليم هو بالطبع الحالة الخطيرة التي لاتزال سائدة في ناميبيا . وعندما اتاحت لي فرصة للتحدث أمام الجمعية العامة قبل أيام قليلة فقط ، قلت ان الخطر الذي يندرج بتصعيد العنف في المنطقة قائم بالشكل الذي هو عليه لأن جنوب افريقيا اختارت أن تتحدى العالم . وأود هنا فقط أن أكرر انه على ضوء استمرار استخفاف جنوب افريقيا بالتزاماتها بموجب الميثاق وامعانها في استخدام القوة لادامة هيمنتها غير الشرعية على الاقليم ، لا يزال التطبيق الكامل والفعال لتدابير تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق هو الوسيلة الأساسية التي يمكن للأمم المتحدة بواسطتها اجبار جنوب افريقيا على امتثال قرارات مجلس الأمن .

وأود أن أشيد اشادة خاصة بحكومات دول خط المواجهة على دعمها الثابت لقضية ناميبيا الحرة والمستقلة والتزامها بها ، وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) - وهو الأساس الوحيد المقبول الذي يمكن بموجبه تحقيق تحوّل سلمي في الاقليم . كما تستحق الاشادة عن جدارة أيضا قيادة الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، على تصرفها المسؤول وعلى مواصلتها العمل للحصول على قرار مقبول دوليا وعلى قيادتها لناميبيا في طريق الاستقلال الطويل . وستواصل اللجنة ، في حدود صلاحياتها ، تقديم كل عون ممكن لتحقيق ذلك الهدف .

وقد واجهت الأقاليم المستعمرة الأخرى ، لاسيما تلك الواقعة في حوض الكاريبي والمحيطين الهندي والهادئ ، مشاكل مختلفة تماما ومعقدة في أغلب الأحيان ، ويرجع ذلك جزئيا الى صغر مساحتها وقلة عدد سكانها نظرا لعزلتها ومواردها المحدودة ، وقد أشير الى ذلك في استنتاجات اللجنة الخاصة وتوصياتها ذات الصلة . بيد أنه لا يمكن أن يسمح لهذه الاعتبارات بأن تتدخل أو تحدّ من حقوق وامتيازات الشعوب المعنية ، لاسيما فيما يتعلق بحقها في اتخاذ قراراتها المتصلة بمستقبلها . ويتحتم على الدول المعنية القائمة بالادارة ، في اضطلاعها بالتزاماتها ، أن تعترف بهذه الحقوق وأن تتيح لشعوب تلك الأقاليم أن تتخذ قراراتها بحرية ودونما ايحاءات . وتحقيقا لهذه الغاية ، أود أن أشدد على مسؤولية الدول القائمة بالادارة عن تكثيف برامج الثقافة السياسية لشعوب الأقاليم التي تقع تحت ادارتها ، ليتسنى تعميق وعي تلك الشعوب بأهداف ومقاصد الميثاق وعلان حقوق الانسان المتعلقة بمستقبل وضعها .

وينبغي للدول القائمة بالادارة ، في اضطلاعها بمسؤوليتها الأساسية كما هو منصوص عليها في الميثاق ، أن تبذل قصارى جهدها لتكفل أن اقتصادات الأقاليم الواقعة تحت ادارتها تقوم على أساس سليم ، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن

تنظم برامج انمائية فعالة ، مستخدمة الى أقصى حد المساعدة المتاحة من الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى . وينبغي أن يولى الاعتبار الأكبر للتأكد من أن تلك البرامج تحمي وتصون مصالح شعوب الأقاليم المعنية ، حاضرا ومستقبلا ، على أفضل وجه .

وستنظر الجمعية عما قريب بعضا من هذه التوصيات وغيرها من التوصيات الهامة التي قدمتها اللجنة الخاصة ، في صيغتها التي أقرتها اللجنة الرابعة قبل اسبوعين تقريبا ، وأود أن أعرب عن أمني الوطيد في أن تحظى تلك التوصيات بتأييد الجمعية .

ولاتزال اللجنة تتلقى ، في بحثها حالة الأقاليم الصغيرة ، تعاون الدول المعنية القائمة على الإدارة ، وان اللجنة لمسرورة بذلك . وكما أوضحت الجمعية العامة في هذا الخصوص ، مرارا وتكرارا ، يعزز هذا التعاون قدرة هذه المنظمة ، لاسيما اللجنة الخاصة ، على مساعدة شعوب تلك الأقاليم بفعالية في الحصول على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال ، وفقا للميثاق واعلان منح الاستقلال .

ومن الأمثلة على ذلك ، بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي اوفدت في نيسان / ابريل ١٩٨٤ الى جزر كوكس ( كيلنغ ) ، والتي تشرفت برئاستها . وقد تلقت البعثة الدعوة من حكومة استراليا بصفتها الدولة المعنية القائمة على الإدارة ، وتمكنت من أن تراقب مباشرة ممارسة شعب جزر كوكس ( كيلنغ ) لحقه في تقرير المصير ، وتحققت في الموقع من رغباته الفعلية وطموحاته المتعلقة بوضعه في المستقبل .

وبالمثل ، دعت حكومة المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة المعنية القائمة على الإدارة ، البعثة الزائرة التابعة للجنة الخاصة لزيارة أنغيلا في أيلول / سبتمبر من هذا العام . وكما لوحظ أثناء المناقشة المتعلقة بالموضوع في اللجنة الرابعة ، يجمع الأعضاء على أن هذه البعثات الزائرة تشكل أقرب الوسائل وأكثرها فعالية للحصول على

معلومات بشأن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الأقاليم المستعمرة وللتحقق مباشرة من الرغبات الفعلية للشعوب المعنية ومن تطلعاتها . ومن المأمول أن تتمكن اللجنة ، بفضل استمرار تعاون الدول القائمة على الإدارة معها ، من إيفاء بعثات كهذه حيثما يكون مناسباً .

أما بالنسبة للأقاليم التي يوجد تنازع على السيادة عليها أو التي تهم بعض الحكومات بشكل خاص لأسباب جغرافية أو تاريخية أو لأسباب أخرى ، فإن المبادئ المتجسدة في الميثاق وفي الاعلان لاتزال تنطبق كلياً عليها . وفي نفس الوقت ، يتحتم علينا أن نكون واعين دائماً لضرورة تيسير الحل السلمي للمطالب المتباينة والمصالح المتعارضة من خلال المفاوضات والتنازلات المتبادلة وحسن النية .

ومما يبعث على السرور في هذا السياق أن نلاحظ استمرار الحوار بالنسبة لجبل طارق لتطبيع العلاقة على الحدود ومن أجل التوصل الى حل مقبول لدى جميع الأطراف المعنية .

وانني لعلى ثقة بأنه يمكننا حسم القضايا المعقدة المماثلة التي تواجه أقاليم أخرى بسرعة وعلى نحو ودي من خلال المفاوضات والمشاورات ، شريطة توفر الإرادة والالتزام الضروريين لدى الحكومات المعنية . ومهما شددنا على الدور الذي سيقوم به الأمين العام في هذا الصدد فإننا لن نكون مبالغين ، واننا جميعاً ممتنون للأمين العام على جهوده الدؤوبة في هذا الصدد .

لقد أشار مقرر اللجنة الخاصة بالفعل الى أن الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة المعروض الآن على الجمعية تحتوي على عدد من التوصيات المحددة المتعلقة بمختلف المشاكل القائمة في الأقاليم التي لاتزال مستعمرة . وان اعتقادي الراسخ وأملى الوطيد هو أن الجمعية ستولي ، أثناء مناقشة البند ، اهتمامها الجدى للتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة . وانني واثق من أن اقرار الجمعية العامة لهذه التوصيات وغيرها من التوصيات الهامة سيعزز قدرة منظمتنا على معالجة بقية القضايا المتعلقة بالاستعمار بصورة فعّالة .

وكما نلاحظ في التقرير المطروح على الجمعية ، درجت اللجنة الخاصة منذ عهد بعيد على أن تحاول التوصل في القرارات المتعلقة بمختلف المسائل المطروحة عليها الى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء . وكان هذا النهج في الماضي يخدم اللجنة الخاصة جيدا وكذلك اللجنة الرابعة وييسر في الجمعية بحث توصيات اللجنة الخاصة ذات الصلة بهذا الموضوع .

وانني على ثقة من أن الأعضاء سوف يواصلون بذل قصارى جهدهم لتجنب الاجراءات التي تبت الفرقة وتثير الجدل ومن ثم سوف يواصلون ابداء التزامهم بقضية أولئك الذين عهدوا اليها بمهمة تأمين حقهم في تقرير المصير والاستقلال . وأود في هذا الصدد أن ازجي تحية خاصة للسفير رينافي لوهيا ، رئيس اللجنة الرابعة ، على قيادته البارزة والفريدة وحنكته السياسية في تمكينه اللجنة الرابعة من أن تختتم عملها على نحو مثالي . ان تفانيه الشخصي في قضية الشعوب المعنية معروف للجميع وقد تجلّى اسهامه في عملية تصفية الاستعمار واضحا خلال الدورة بأسرها .

وبمشاعر السرور البالغ ألاحظ في الرسالة ذات الصلة الموجهة الى الرئيس من السفير لوهيا الاعراب عن الاستعداد ورغبة حكومة بابوا غينيا الجديدة في الانضمام الى عضوية اللجنة الخاصة - لاسيما في آونة نجد فيها أن الموقف في المنطقة يوجب علينا بحثه بحثا دقيقا مكثفا في اطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وأود أن اؤكد للسفير لوهيا تأييدي المطلق له وتأييدي كذلك لرغبة حكومته ، وانني أتطلع الى الفرصة التي نستطيع فيها أن نعمل معا في اللجنة الخاصة .

وأجد لزاما عليّ أن أسجل أن التقدم الذي أحرز في مجال تصفية الاستعمار انما يبرز وضعا شادا يتمثل في انه مازال هناك قرابة ٣ ملايين نسمة يعيشون تحت الحكم الاستعماري وان ثلثهم يعيش في ناميبيا تحت حكم نظام عنصري لا يتيح أملا يذكر في تحريرهم . وبهذا الشاغل في أذهاننا تقدمت اللجنة الخاصة ببرنامج

للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان كما وضع في الفصل الثاني من تقريرها الذي قدمه المقرر السيد الأدهمي في هذا الاجتماع .  
وقد بدأت المشاورات بشأن تفاصيل الأنشطة التي ستنفذ احتفالاً بهذه الذكرى على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، في مستهل الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، واستمرت خلال العام مع الدول الأعضاء والهيئات الاقليمية والحكومية الدولية والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ، وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحركات التحرير المعنية . ويتضمن البرنامج المقترح مختلف الآراء والمقترحات التي تلقيناها خلال هذه المشاورات ومن ثم فانه يمثل توافق آراء عريضا في مقطع ستعرض من المجتمع الدولي .

وفيما يتعلق ببعض الأنشطة المتوخاة ، من المسلم به أن هناك عددا من الأعضاء يشكون في حكمة تحمل النفقات ذات الصلة . ان مشاغلهم حقيقية ومخلصة وانني أشاطرهم إياها . ولكنني أود أن أناشدهم أن يتحلوا بالتفهم لأنه بينما أنجزنا الكثير في مجال تصفية الاستعمار في الماضي ، لاتزال أمامنا المهام المتبقية التي نعلم انه يمكن القيام بها بنجاح اذا توفرت الارادة الضرورية والتفاني من جميع المعنيين . والبرنامج المقترح يستهدف تحقيق هذه الغاية ويحدوني وطيد الأمل أن يوافقني الأعضاء على أن الأهداف السامية التي تكرس لها هذه الأنشطة تبرر النفقات التي تترتب عليها .

واسمحوا لي الآن أن ادلي ببعض التعقيبات الشخصية . لقد سعدت هذا العام ، كما حدث في العام الماضي ، بصداقة زملائي وتعاونهم الكامل سواء في اللجنة أو الأمانة العامة ، وأود أن أعرب عن تقديري الخالص لهم جميعا .

وأقدم بشكر خاص لاصدقائي وزملائي وأعضاء مكتب اللجنة ، السفير راول روا كوري من كوبا ، والسيد بان بونديك من السويد ، والسيد ييري بولزمن تشيكوسلوفاكيا نواب الرئيس الثلاثة ، وللسيد محمد فاروق الأدهمي من الجمهورية العربية السورية ، مقرر اللجنة . لقد كان شرفا وامتيازا لي كرئيس للجنة الخاصة أن

أعمل مع هؤلاء الزملاء المتفانين ، ولذلك فأنا مدين لكل منهم شخصيا بالامتنان لخدمتهم المتفانية لقضية تصفية الاستعمار . وأخص بالتقدير ذلك العمل البارز الذي اضطلع به المقرر الموقر السيد الأدهمي ، فقد خدم بامتياز كمقرر خلال الأعوام الأربعة الماضية وأصبح مؤسسة لا غنى عنها في اللجنة ذاتها وأسهم بقدر طائل في حسم الكثير من المشاكل المعقدة فيما يتعلق بعمل اللجنة . ونحن ممتنون للسيد الأدهمي على فطنته السياسية البارزة ومهارته في إعادة صياغة قرارات اللجنة في اقتراحات ملائمة للنظر في الجمعية العامة . ونحن جميعا ندرك أن عمله قد يسر مهمة اللجنة الرابعة كثيرا في هذا الصدد .

وأعرب عن عميق تقديري أيضا للسيد عمار عماري ، من تونس ، رئيس اللجنة الفرعية للأقاليم الصغيرة ، وللسيد بولز بوصفه رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والاعلام والمساعدة ، والسيد ليسلي رو ، من استراليا ، مقرر اللجنة الفرعية للأقاليم الصغيرة . واني مدين بصفة خاصة للسيد عماري على قياده باجرا المشاورات المفضية الطويلة والمفاوضات للتوصل الى قرارات بتوافق الآراء . واني مدين لهم جميعا بالامتنان على خدمتهم المتفانية وعلى صداقتهم لي .

ولقد أبدى الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار اهتماما مستمرا بمجال تصفية الاستعمار . ونحن ممتنون له على اهتمامه وعلى تعاونه ومعاونته لنا في عملنا . وأود أن أشيد أيضا بجميع أعضاء الأمانة العامة المعنيين على مساعدتهم وتأييدهم الذي تمتعت به اللجنة طوال العام . وأود أن أذكر أيضا أمين اللجنة السيد توماس تاناكا الذي كان لخياله المبدع وتفانيه أكبر الأثر في مساعدة اللجنة الخاصة على الاضطلاع بمهمتها وانجاز أهدافها .

والآن وقد استعرضت في ايجاز بعض التطورات الرئيسية في مجال تصفية الاستعمار ، وتمشيا مع الممارسات التي أرسيناها منذ أمد بعيد ، أود ، بالنيابة عن المشاركين في تقديم مشروعات القرارات عرض مشروع القرارين المقدمين في اطار هذا

البند A/39/L.17 و A/39/L.18 . وبما أن مشروع القرارين يعكسان التطورات والمشاكل التي حددتها توًا ، فلا حاجة بي الى أن أخوض في مضمونها .

ويتناول مشروع القرار A/39/L.17 الجوانب العامة من تصفية الاستعمار وتجدد به الجمعية ، ضمن جملة أمور ، ولاية اللجنة الخاصة .

ويتناول مشروع القرار A/39/L.18 نشر المعلومات عن تصفية الاستعمار ، ومن ثم فإن الجمعية سوف تجرّز به مرة أخرى أهمية الدعاية باعتبارها أداة لدعم أهداف ومقاصد الاعلان . وكما ورد في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الخاصة ، كان من المفهوم أن بعض النتائج والتوصيات التي أيدتها اللجنة الخاصة تتطلب اجراء المشاورات المناسبة فيما يتعلق بتنفيذها . ومن ثم فاني أعزم أن أجرى هذه المشاورات وفقا لهذا المفهوم وكلما اقتضت الضرورة ذلك .

واذ أتحدث بالنيابة عن مقدمي مشروعات القرارات أود أن أوصي أعضاء الجمعية بايلائها اهتمامهم الجاد وأن تحظى بموافقة اجماعية .



السيد راندهوا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فسي  
 ٢١ ايلول / سبتمبر من هذا العام، أسعد الجمعية العامة أن ترحب بأحدث عضو في  
 الأمم المتحدة، العضو التاسع والخمسين بعد المائة، ألا وهو بروني دار السلام  
 ان استقلال بروني دار السلام منذ حوالي عام ثم قبولها في عضوية الأمم المتحدة جعل  
 هذه المنظمة أكثر قربا من الهدف الذي تعتز به ألا وهو العالمية.  
 وما من شك في أن تحول عدد كبير من المستعمرات السابقة خلال العقود  
 الأخيرة الى دول مستقلة لم يغير فحسب الشكل الجغرافي السياسي لمناطق شاسعة  
 من كوكبنا وانما كان له أيضا اثره العميق والجذرى على العلاقات الدولية المعاصرة  
 وفي غمار مرحلة التطور هذه نهضت الأمم المتحدة بدور له شأنه ولا سيما في الفترة التي  
 أعقبت الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار  
 الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠، وعلى أثر انشاء اللجنة الخاصة  
 المعنية بحالة تنفيذ ذلك الاعلان.

وتكتسي مناقشتنا اليوم أهمية خاصة، فهي تجرى عشية الاحتفال بالذكرى  
 الخامسة والعشرين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وهو حدث تلتقي زمنيا ليمن  
 الطالع مع حدث هام آخر هو الذكرى الاربعون لانشاء الامم المتحدة.  
 وبالرغم من انه يحق لنا ان نشعر بالارتياح ازاء ما احدثه الاعلان من تأثير على  
 مدى ٢٥ عاما، فعسانا لانركن الى الاعتقاد بان الاستعمار قد قهر وان مهمتنا  
 انتهت. ان مهمتنا لم تنته على الاطلاق اذ ان مخلفات الاستعمار التي يمكن ان تنجح  
 في مسعاها للبقاء في يومنا هذا، في عصرنا هذا، متأصلة الجذور وراسخة تماما.  
 وحتى وان كانت الظواهر الاستعمارية تتضاءل على نحو مطرد من حيث القوة والتأثير  
 فان ثمة قوى ولا سيما في الجنوب الافريقي تحاول وقف تيار التاريخ ان لم يكن عكسه  
 ومن ثم يجب ألا يكون اليوبيل الفضي لاعلان انهاء الاستعمار مجرد مناسبة للاحتفال

وانما ينبغي لنا اغتنام هذه الفرصة لتعيد تكريس أنفسنا لهدف انهاء الاستعمار ولنتصدى للتحديات المتبقية بعزيمة واصرار متجددين .

أما أهم هذه التحديات وأكثرها اثاره للخوف فهي بالتأكيد مسألة ناميبيا وكما أشار وفد بلادي في كلمته بهذا الشأن في الاسبوع الماضي ، يعد اخفاق الأمم المتحدة في تحقيق استقلال ناميبيا بالرغم من مسؤوليتها الخاصة تجاه هذا الاقليم وصمة كبيرة تلتصق بسجل المنظمة الحافل في مجال انهاء الاستعمار . وقد سنحت لوفد بلادي الفرصة للاعراب عن رأيه بشأن المسألة الناميبية . وسأكتفي هنا بايضاح ان نظام بريتوريا العنصرى ينال من فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها وذلك من خلال السياسات البغيضة التي ينتهجها داخل جنوب افريقيا ذاتها ومواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا في تحد مستمر للارادة العالمية .

كما ان الشعب الفلسطيني مازال يعيش دون وطن قومي بالرغم من ان هذا الوطن يعد حقا من حقوقه الطبيعية ، وقد شرد الفلسطينيون على يد قوى الاحتلال الاجنبية ، وتخبطهم المحن ويقارعون المصير المجهول . ونحن نعتقد انه لا يمكن فصل مسألة فلسطين عن السياق الاستعماري .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار يؤكد ان جهودا دائبة تبذل لمعالجة المشاكل المتبقية التي وان كانت قليلة العدد الا انها معقدة في طبيعتها ان بحث حالة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة أسهم في تحديد القضايا الهامة ذات الصلة بالاقاليم المختلفة والتدابير التي يتعين على الدول القائمة بالادارة اتخاذها لتيسير التنفيذ السريع لاعلان انهاء الاستعمار في تلك الاقاليم . ونحن نعتقد انه لا يمكن تطبيق صيغة واحدة على الصعيد العالمي . ذلك انه يجب على شعب كل اقليم أن يحدد طابع الدولة التي ينشدها اقامتها مستقبلا والاطار الزمني لتحقيق ذلك . ومن المحتم ان يعبر الشعب المعني عن ارادته بحرية وشجاعة وان تحترم هذه الارادة .

ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أقرت بحق بأن شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تحاط علما بالخيارات المتاحة لها فيما يتعلق بوضعها المستقبلي باعتبار ذلك جزءاً من برنامج أوسع نطاقاً لتعزيز الوعي والثقافة في المجال السياسي . ويناط أيضاً بالسلطات القائمة بالادارة ، ان تعمل طوال فترة اضطلاعها لهذه المهمة ، على تحقيق رفاه السكان المحليين وأن تمتنع عن التورط في أنشطة اقتصادية وعسكرية وغير ذلك من الأنشطة والترتيبات الاستغلالية التي تعرقل عملية انهاء الاستعمار ، ونحن نرى في وجود قواعد ومنشآت عسكرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عقبة أمام انهاء الاستعمار ومن ثم فهو غير مقبول . ويجب ازالة مثل هذه القواعد والمنشآت من الاقاليم المعنية كما ينبغي ألا تستخدم الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اغراض عسكرية .

وأود أن اشيد باللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لما تبذله من مساع ، دائبة لرصد الحالة من كتب في شتى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية حماية وتعزيز مصالح شعوب تلك الأقاليم وتوجيهها نحو تقرير المصير . وتواصل اللجنة الخاصة برئاسة السفير الكفء كوروما ممثلاً سيراليون عملها الجدير بالثناء . وقد كان للهند ، بوصفها عضواً مؤسساً في اللجنة الخاصة شرف المشاركة في مشاعر الابتهاج الناجمة عن ظهور دول ذات سيادة بعد أن كانت بالأمس أقاليم مستعمرة . ونحن نأمل أن يحل قريباً اليوم الذي يمكن للجنة فيه ان تعتبر مهمتها في حكم المنجزة .

وكما أشرت في مستهل كلمتي ، سنحتفل في العام القادم بحدث هام في حياة اعلان انهاء الاستعمار . وتعلق حكومتي أهمية كبرى على هذا الاحتفال وتحرص على المشاركة الكاملة في الأنشطة المزمع تنظيمها في هذه المناسبة كما شاركت في عملية التخطيط لهذا الحدث .

وهذا سوف يتماشى مع التزام الهند العميق بقضية جميع الشعوب التي تترشح تحت نير الاستعمار، وهو التزام أعلنه قادتنا منذ سنوات عديدة قبل حصولنا على الاستقلال وهو يتوافق مع الدور القيادي الذي تقوم به حركة بلدان عدم الانحياز في الدفاع عن قضية إنهاء الاستعمار . كما ان ذلك سيكون منسجما مع ما أوضحه أول رئيس وزراء لنا جواهر لال نهرو بقوله :

" اننا نؤمن بأن السلم والحرية لا يمكن تجزئتهما ، وبأن انكار الحق في الحرية في أى مكان يعرض الحرية للخطر في الأماكن الأخرى من العالم ، وقد يؤدي الى الصراع والحرب " .

السيد الشيخ (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الامم

المتحدة الآن في عشية الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المعنون " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، وعلاوة على ذلك يبلغ عدد أعضائها الآن ١٥٩ عضوا ، مقابل ٩ عضوا عند اعتماد ذلك القرار في ١٩٦٠ .

ومن الأمور التي تثير ارتياحا ان نشير الى تلك الحقائق ، ومن ثم أن نسجل التقدم المحرز على طريق تحرير الشعوب من نير الاستعمار ، بالإضافة الى اسهام منظمنا بقسط هام في هذا الخصوص . ونشعر بارتياح أكبر لأن لنا معرفة متعمقة بالظاهرة الاستعمارية ، التي خضعنا لها لمدة ٧٥ عاما ، وخضنا نضالا قاسيا وطويلا ضدها ، بأكثر الوسائل ملائمة وتنوعا .

وسرعان ما علمنا ان الاستقلال السياسي ليس غاية في حد ذاته . وليس له من معنى الا في مدى تعزيزه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ثم لا يمكن القول انه تم القضاء على الاستعمار حقا ، الا بعد التخلص من جميع أشكاله .

لقد أشرنا تلك الملاحظات الآن لكي نعرب مرة أخرى عن شعورنا بالارتياح والفخر ، لأننا أسهمنا في اعداد الاعلان الوارد بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وشاركنا

بعد ذلك في تنفيذه فحسب، بل وقبل كل شيء لكي نوضح أن روح ذلك الاعلان ذاتها والمبادئ التي ينادى بها لاتنبع من أية ممارسة فكرية ، بل تنبع بالأحرى ، من خبرة اكتسبت بمرارة .

وخلال هذا النصف الثاني من القرن العشرين ، شاهدنا تحرر العشرات من البلدان التي عاشت تلك التجارب ، وهذا بدوره ، يسهم في تحرر البشر والشعوب من النير الاستعماري للاضطهاد والاستغلال .

ويعتبر وفد بلادى تصفية الاستعمار أحد الانجازات الرئيسية للأمم المتحدة ونعتقد ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أسهمت اسهاما عظيما في تلك العملية . وتعلق تونس بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة للأربعة وعشرين ، أهمية كبرى على تعاونها مع اللجنة على الدور الذى قامت به وستستمر في الاضطلاع به من أجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ومن أجل ضمان اقتراب عملية تصفية الاستعمار من نهايتها . وفي هذا الصدد ، يعطينا تقرير اللجنة الخاصة صورة واضحة ودقيقة للعمل الذى تم في عام ١٩٨٤ . واذ نشيد برئيس تلك اللجنة وبأعضائها للجهود التي بذلوها خلال العام والاقتراحات التي قدمتها اللجنة في الوقت المناسب ، يشدد وفد بلادى مرة أخرى على خطورة الحالة وخاصة في الجنوب الافريقي .

ويمكن للجمعية العامة أن تضع كشف حساب في صالحها تماما لما فعلته خلال الأعوام الأربعة والعشرين الماضية ، وهو كشف حساب يعطيها شعورا بالفخر له ما يبرره ولكن عليها ان تلاحظ ان الاستعمار والتفرقة العنصرية ، لم يستأصلا تماما لسوء الحظ ولا يزال الشبح البشع للفصل العنصرى والاستعمار مخيما على جنوب افريقيا وناميبيا ان عناد الاستعمار والسيطرة الفعلية للأقلية البيضاء التي تدعم باستمرار سياستها البغيضة المتمثلة في الفصل العنصرى ، يقفان حجر عثرة في وجه التحرر الحتمي لناميبيا وجنوب افريقيا . وبدلا من امثال مقررات المجتمع الدولي بتطبيق المبادئ المقدسة لحق

الشعوب في تقرير المصير ، يقوم النظام العنصرى لبريتوريا باستمرار بتعزيز وجوده العسكرى في ناميبيا ، ويستخدم ذلك البلد كقاعدة لشن غارات تدميرية على البلدان المجاورة بهدف اخضاعها لارادته ، ومن ثم يهدد علنا السلم والاستقرار في المنطقة . وعلاوة على ذلك يواصل استغلاله المكثف للموارد الطبيعية الاقتصادية للبلاد ، فلا يعود نفعها على السكان الاصليين على الاطلاق أو يعود عليهم بأقل قدر . والأسوأ من ذلك ، أنه يستمر في تطبيق أساليب القهر الاستعمارية التقليدية المستخدمة في الماضى ، وهي بث الفرقة بين السكان بحيث تخضع فئة من السكان فئة أخرى . ويعتبر فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الناميبيين ، الذين ينضمون الى وحدات غرضها الوحيد محاربة اشقائهم في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مثال واضح لذلك .

تلك هي ردود فعل نظام بريتوريا العنصرى على الحلول التي تصورها المجتمع الدولى منذ أعوام . وتقابل الحكمة والصبر اللذان تتصف بهما منظمنا بالتحدى والعجرفة والمناورات التسويقية . والواقع ان تلك المناورات لم تعد تنطلي على أحد . وحقا كان هناك في وقت ما بصيص من الأمل في ان تخدم تلك المناورات قضية الحلول السلمية الحقيقية التي مازالت منظمنا متمسكة بها فوق كل شيء . ولكن ، ليس لها أهمية اليوم الا لأنه يجب احباطها .

ومما يثير الأسف والقلق معا ، أن بعض بلدان منظمنا ، بما في ذلك تلك التي لها أكبر تأثير على نظام بريتوريا العنصرى والتي أدانت بصورة واضحة وصريحة نظام الفصل العنصرى والاستعمار ، تواصل - بحجة البحث عن الانفتاح أو الحوار - التساهل مع هذا النظام الى حد أنه لا يمكن بعد الوثوق بأى حال في أن لديها الارادة السياسية في رؤية قرارات منظمنا توضع موضع التنفيذ . وهذا الموقف ، هو في الحقيقة الذى شجع بريتوريا على الوقوف في تحد مستمر لمنظمنا ، واستخدام فريق الاتصال لأغراض تضليلية واضحة .

ومن ثم، فإننا نغتتم هذه الفرصة لمناشدة تلك البلدان وفريق الاتصال، الذي يتحمل مسؤولية رئيسية في التحضير والتطبيق لخطة التسوية، أن تمارس الضغط الضروري لا رغام حكومة جنوب افريقيا على الامتثال لأحكام قرارات منظمنا .

لقد أتاحت لوفد بلادى فرص متكررة للاعراب عن وجهة نظره في تلك المسألة . وقد فعل ذلك مرة اخرى خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، على لسان وزير خارجيتنا . وتؤكد تونس تأييدها لجهود الأمم المتحدة من أجل ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي لا يزال حجر الزاوية في أى حل عادل ودائم لتلك المسألة ، والاطار الصحيح الوحيد الذى يمكن التوصل من خلاله الى حل يتفق مع التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا .

وتؤكد تونس من جديد تأييدها المادى والمعنوى الذى لا يضعف لكل الذين يناضلون من أجل التحرر من نير الاستعمار ومن القمع بجميع انواعه . وهي تود أن تؤكد تضامنها مرة أخرى مع شعب ناميبيا الشقيق بزعاة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مثله الحقيقي الوحيد وتضامنها أيضا مع المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا . في نضالهم من أجل اقامة مجتمع ديمقراطى متعدد الأعراق . وسيكون الاحتفال في العام المقبل بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان القرار ١٥١٤ ( د-١٥ ) مناسبة مؤاتية لاستعراض التقدم المحرز خلال الخمس والعشرين سنة الماضية في مجال تنفيذ الاعلان لتقييم الدور الذى قامت به الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها ولا تخاف تدابير تهدف بالتحديد الى القضاء على آخر آثار الاستعمار في جميع اشكاله ومظاهره ، وزيادة جهود المجتمع الدولي حتى يمكن للشعوب التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية أن تحصل على وجه السرعة على حريتها واستقلالها . ويرد في الفصل الثانى من تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة ( A/39/39 ، (الجزء الأول ) ) برنامج الأنشطة الخاص بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان القرار ١٥١٤ ( د-١٥ ) . ويشمل ذلك البرنامج الأنشطة المتصورة على الصعيدين الدولي والوطني . ونظرا لأن وفدى يؤمن بأن الاحتفال بهذه الذكرى يعتبر حدثا خاصا وانه ينبغى الاحتفال بها بطريقة مناسبة ، فانه يؤيد بقوة برنامج أنشطة لجنة ال ٢٤ الخاصة . ونحن نعلم ان اقتراب عملية تصفية الاستعمار من نهايتها يشكل مصدرا لارتياح لنا جميعا ويستحق أن تحتفل به هذه المنظمة بالأسلوب اللائق .

السيد زخمان ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) ( ترجمة شفوية )

عن الانكليزية ) : لاتزال المشاكل المتعلقة بالتنفيذ النهائى لاعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تشغل مكانا هاما في مناقشات الجمعية العامة نظرا لأنها تطوى على تحقيق احد الاهداف الرئيسية للأمم المتحدة .

وسنحتفل في العام القادم بالذكرى الخامسة والعشرين للقرار التاريخى ١٥١٤ ( د-١٥ ) الذى قدمه الاتحاد السوفياتى للجمعية العامة . وتضم الأمم المتحدة اليوم



١٥٩ دولة عضوا . وتعد تلك الحقيقة دليلا مقنعا على قيمة وفعالية الاعلان . ولكن ما من أحد يستطيع أن ينكر أن هناك ما يقرب من ٣ ملايين شخص لا يزالون مجبرين على العيش في ظل القمع الاستعماري . وتبرز هنا حاجة الامم المتحدة الماسة لبذل كل جهد حتى تكفل استئصال آخر آثار ذلك النظام البالي في عصرنا هذا .

ويقع على عاتق الدول الاعضاء في الأمم المتحدة جانب كبير من مسؤولية انجاز تلك المهمة العاجلة نظرا لان مشاكل تصفية الاستعمار ترتبط ارتباطا وثيقا بالسعي الى تحقيق السلم والأمن الدوليين . ان السلم والحرية الحقيقية كل لا يتجزأ .

وتتضح تلك العلاقة أكثر من أي وقت مضى في ضوء الموقف الدولي الراهن عندما تصبح القضية هي قضية نضال من أجل القضاء على بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد والاستقلال والسلم ووضع حد لسباق التسلح . وقد سعدت اكثر القوى الامبريالية عدوانية من سباق التسلح ولا سيما في المجال النووي ، الى حد لم يسبق له مثيل . فقد كفت حركة اندفاعها نحو التوسع العسكري والسياسي والاقتصادي واعلنت عن مناطق شاسعة من العالم " كمنطق مصالح حيوية لها " ، وتوسع القواعد العسكرية القائمة أو يجري تحديثها وتقام قواعد جديدة في الأراضي الاجنبية باستخدام علاقات التبعية الاستعمارية ضمن عدة أمور .

ولا يمكن أن يسود السلم حيث توطأ حقوق الشعوب ومصالحها المشروعة بالأقدام سواء كانت تلك الحقوق والمصالح صغيرة أم كبيرة . والأمثلة على ذلك تتبدى في استخدام القوة ضد شعوب غرينادا ونيكاراغوا والسلفادور واستمرار مظاهرات القوة العسكرية في الشرق الأوسط وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف واحتلال جنوب افريقيا لناميبيا احتلالا غير شرعي . وتقوض تلك الحالات ، التي تمثل عودة الى سياسات القوة ؛ نظام العلاقات وتدعم الاستعمار القائم حاليا أو تخلق التبعية للاستعمار الجديد وتدعم القمع .

وتتابع الجمهورية الديمقراطية الألمانية بقلق استمرار التوسع في نظام القواعد الامبريالية في معظم الأقاليم التابعة ويتزايد استخدام تلك القواعد من أجل نشر أو تجربة

أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأجهزة النووية ، وتشكل خطرا يهدد المناطق المعنية والسلم العالمي قاطبة . واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق الى الحقائق الواردة في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشمس المستعمرة ولا سيما في جزر المحيط الهادئ وفي غوام وبرمودا وجزر تيركس وكايكوس وسانت هيلانة وغيرها . ويؤيد بلدى قيام الأمم المتحدة ببحث ذلك الجانب الهام من جوانب تصفية الاستعمار ويدعو الدول المسؤولة أن تنفذ اخيرا قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبهذا تستجيب لارادة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الامم المتحدة . ونضم صوتنا بالمثل الى مطلب لجنة ال ٢٤ الخاصة بتفكيك جميع القواعد العسكرية وايقاف جميع الأنشطة العسكرية في الاقاليم التابعة استعماريا .

ولا يزال الموقف في الجنوب الافريقي يشكل بوثة ساخنة للتوتر الخطير كما كان دائما وما يزال النظام العنصرى في جنوب أفريقيا يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا على الرغم من مقررات مجلس الأمن . وتددين الجمهورية الديمقراطية الألمانية بكل شدة السياسة الامبريالية التي تهدف الآن مثلما كانت تفعل من قبل الى الابقاء على نظام الفصل العنصرى الذى يهدد السلم كأداة لزعزعة استقرار تلك المنطقة ومقاومة التقدم الاجتماعى مزدريبة الاحتجاج العالمى الواسع النطاق ومقررات الامم المتحدة . وهي تدعو الى منح ناميبيا الاستقلال دون ابطاء بموجب جميع مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ويؤدى التضامن مع شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية - مثله الشرعى الوحيد وتأبيد نضالها الى تصفية بوثر التوتر الخطيرة ويسهم من ثم الى الحفاظ على السلم العالمى وتعزيزه .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تضامنها الفعال كما أكدنا منذ أيام قلائل في الدورة التاسعة للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا .

ان التطورات التي حدثت في ميكرونيزيا توضح انه الى جانب حل مشكلة ناميبيا ، يوجد موضوع اخر يهدد من مواضع الساعة في عملية انها الاستعمار . فاحتجاجات السراى العام العالمي ضد مناورة الدولة القائمة بالادارة ، التي ترمي الى تدمير الوحدة الاقليمية للاقليم المشمول بالوصاية وضه اليها تتعاضم على نحو متزايد . وهي توضح ان الشعوب لا يمكن ان تخدع ، وانها تدرك ان الوضع المسمى الارتباط الحر ، المفروض على اجزاء من الاقليم ، لا يعدو ان يكون ضمانا للمصالح العسكرية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للدولة القائمة بالادارة ، وليس له علاقة على الاطلاق بإعمال حق شعب ميكرونيزيا في تقرير المصير .

ان تحويل جزر المحيط الهادى الى منطقة حشد عسكري للولايات المتحدة ، انما يثير بالغ القلق . واذا ما نفذت الخطط الموضوعة ، الا وهي تحويل ميكرونيزيا الى منطقة انتشار ومنطقة تجارب للأسلحة النووية ، فانها سوف تشكل خطرا داهما اخر على امن الشعوب قاطبة .

ان العسكرية المتزايدة مرتبطة بمحاولات حرمان الامم المتحدة من حقها في بحث مشاكل محددة لانها الاستعمار والبت فيها . وهذا لا يتضح في حالة ميكرونيزيا فحسب ، بل يتضح ايضا فيما يتعلق بورتوريكو . ومع ذلك ، فان اعلان الامم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال كل لا يتجزأ ؛ فهو ينطبق على جميع الشعوب التي لا تزال تخضع للقهر الاستعماري سواء في ناميبيا او في ميكرونيزيا او في بورتوريكو او في اى مكان اخر .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تؤيد ايضا مستقبلا كل تدابير الامم المتحدة الرامية الى التطبيق التام للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ليس هناك من سبب على الاطلاق يدعو الى ينكر على الشعوب التي لا تزال فسر مستقلة حقها في تقرير المصير والاستقلال . ويعرب وفد بلادى عن تطلعه الى احراز مزيد من التقدم الحاسب صوب القضاء نهائيا على بقايا الاستعمار ، وخاصة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان الامم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال وبغية الاعمال الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

السيد اولياندرودف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة  
شفهية عن الروسية): في العقود الاخيرة تلقى النظام العالمي للاستعمار عدداً من  
الضربات القاصمة . ان ظهرت - على انقاض الممتلكات الاستعمارية - عشرات من الدول  
الجديدة ذات السيادة ، التي شرعت في السير على طريق التنمية المستقلة ، واصبحت  
اعضاء في الامم المتحدة وهي تلعب دوراً فعالاً في حل المشاكل الدولية الملحة . وهذا  
يؤكد ما تنبأ به منذ عقود عديدة مؤسس الدولة السوفياتية فلاديمير اليتش لينين . فيما  
يتعلق بالدور التاريخي لشعوب المستعمرات ، ان قال انها - بعد التحرر من نير الاستعمار  
ستسهم اسهاماً فعالاً في تقرير مصير العالم .

ان الامم المتحدة ، التي انشئت نتيجة للانتصار العظيم الذي احرزته الشعوب المحبة  
للسلم على الفاشية ، فقد اسهمت اسهاماً قيماً في نصرة قضية تحرير الشعوب المقهورة من  
المستعمرين وكان اهم حدث في هذا السياق هو اصدار الاعلان الخاص بمنح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة بناءً على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، فاعلن رسمياً ضرورة  
وضع حد بسرعة وبدون قيد او شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره . ان هذا الاعلان  
الذي سيتم في السنة المقبلة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصداره ، وقرارات  
الامم المتحدة المتخذة لتنفيذه له تطرح المطالبة بانها كل الانظمة الاستعمارية ، وتعلن  
شرعية كفاح شعوب المستعمرات من اجل تحريرها الوطني ، وتطالب جميع الدول بان تقدم  
لها الدعم المادي والمعنوي في كفاحها .

لقد لعب الاعلان الخاص بانها الاستعمار ، وسيظل مستقبلاً - يلعب دوراً هاماً  
في مساعدة الشعوب التي لا تزال خاضعة للحكم الاستعماري في كفاحها من اجل الحرية  
والاستقلال وفي تعبئة الراي العام العالمي للعمل على القضاء التام على الاستعمار .  
بيد انه ، بالرغم من التقدم الكبير الذي احرزته حركات التحرر الوطني في ارجاء العالم لم يتم  
القضاء تماماً على الاستعمار . فهو لا يزال حياً ويدافع عن نفسه بنشاط ، بل انه يلجأ  
من وقت لاخر الى الهجوم من اجل استعادة مواقعه السابقة . ولا يزال الاستعمار

والعنصرية والفصل العنصرى تسم المناخ الدولي وتشكل مصدرا خطيرا للتوتر والصراع  
وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

ولا يزال شعب ناميبيا يرزح تحت نير الاستعمار والعنصرية والقهر . ان يواصل نظام  
بريتوريا متجاهلا قرارات الامم المتحدة المتكررة - احتلاله غير الشرعي لناميبيا . فهو يستغل  
الموارد الطبيعية والبشرية لذلك الاقليم ويحاول تدمير حركة التحرير الوطني للشعب الناميبى  
تحت قيادة مثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابسو ) .  
كما ان بريتوريا تواصل لسنوات عديدة - بالتواطؤ مع الولايات المتحدة والبلدان الغربية  
ال اخرى - عرقلة تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمنح الاستقلال لناميبيا وتحاول حل  
المشكلة الناميبية على اساس الاستعمار الجديد ، من اجل تحويل ناميبيا الى واحدة  
من كوكبة البلدان الافريقية التي تدور في فلكها والتي تود جنوب افريقيا ان تحيط نفسها  
بها .

وهناك ايضا سبب يبعث على القلق الشديد بشأن الموقف غير المحتمل الناشئ  
فيما يتعلق بالاقليم الاستراتيجي لجزر المحيط الهادى ، ان ميكرونيزيا ، الذى تعمل  
الولايات المتحدة على ضمها اليها من اجل تحويله الى الابد الى راس جسر ساحلي عسكري  
واستراتيجي وذيل عسكري لها . فقد ظلت الولايات المتحدة تفرض على سكان اجزاء منفردة  
من اقليم ميكرونيزيا المشمول بالوصاية اتفاقات عسكرية طويلة الاجل يمكن للبينتاغون بمقتضاها  
ان يبتقى على مجالات اجراء تجارب القذائف والقواعد البحرية والقواعد الجوية الاستراتيجية  
وغيرها من المنشآت العسكرية ، بل وان يوسع من نطاقها في هذه الجزر ، ويستطيع ايضا  
بمقتضاها تكديس مخزونات الاسلحة النووية والكيميائية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل  
وهذه الاعمال انما تعني ان الولايات المتحدة تتجاوز بشدة الغرض الاساسي لنظام الوصاية  
الذى من شأنه - وفقا للميثاق - ان يعزز السلم والامن الدوليين . كما تشكل اعمالها  
تهديدا خطيرا ليس فقط لامن شعب ميكرونيزيا ، بل ايضا لامن بلدان المنطقة . ان الخطر  
الذى يحوم على ميكرونيزيا والمتمثل في ابتلاع الولايات المتحدة اياها يتطلب تدخلا فعالا

من جانب الامم المتحدة للدفاع عن شعب ميكرونيزيا وعن حقها في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين .

ولا تزال هناك اقاليم اخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي متناثرة على محيطات العالم ، وفي المناطق المتاخمة . ولم تكف الدول القائمة بالادارة بعدم نقل السلطة الى شعوب تلك الاقاليم ، لكنها تحاول ايضا - في بعض الحالات - الابقاء على سيطرتها عليها ، مؤكدة ان شعوب هذه الاقاليم لا ترغب في ان تضع حدا لوضعها .

ان الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستعمارية ، في محاولة يائسة لا خفاء الاشكال الجديدة للاستعمار ، تزعم ان الاستعمار لم يعد له وجود منذ وقت طويل . واذ ما اخذنا حالة واحدة هي حالة ناميبيا ، لوجدنا انها تصور حركة التحرر الوطني فيها على انها فريق من الارهابيين النشطين ، وتحاول ان تعرض مشكلة انها الاستعمار على انها مسألة مجابهة بين الشرق والغرب . وان تفعل ذلك ، تفتري على سياسة الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية الاخرى .

ان كل هذه الدعاية الاستعمارية تهدف الى ايجاد ذريعة لكي تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها ولا سيما جنوب افريقيا ، الاستغلال الاستعماري للشعوب الاخرى . وهي تسعى الى اخماد حركات التحرر الوطني عن طريق استخدام السلاح كما هو الحال في ناسيبيا ومناطق اخرى في العالم . وهي تسعى كذلك الى دعم العنصريين في الجنوب الافريقي لغرض سيطرتهم على شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية وقارات اخرى .

والحقيقة ان مشكلة انها الاستعمار هي قبل كل شئ صراع بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية واسرائيل من جهة ، وشعوب افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا وحوض المحيط الهادى من جهة اخرى . انه صراع بين حركات التحرر الوطني في افريقيا ومناطق اخرى ، تلك الحركات التي تعتمد على تأييد كل القوى التقدمية في العالم من ناحية ، والقوى المجتمعة للاستعمار والامبريالية والعنصرية من ناحية اخرى .

وفي كافة الاقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، نشاهد عطيات النهب المتواصلة التي تمارسها الدوائر الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، والشركات الغربية عبر الوطنية التي تستغل الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم . لقد اكدت قرارات الامم المتحدة ان أنشطة الاحتكارات الاجنبية في الاقاليم المستعمرة تعتبر اهم عقبة تعطل التنفيذ الكامل والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان الدول الامبريالية تتحمل المسؤولية الكاملة عن استغلال الموارد البشرية والطبيعية للاقاليم المستعمرة ، فيما مضى ، ومسؤولية استمرار النهب الاستعماري الجديد لتلك الاقاليم حتى اليوم . لذلك ، من المشروع ان يطالب المسؤولون عن هذه الظروف الصعبة المفروضة على سكان الاقاليم المستعمرة سابقا وحاليا ، بتمويض سكان هذه الاقاليم عن الضرر الذي لحق بهم وبلدانهم ، في مجالي الاقتصاد والتنمية الاجتماعية .

وما يثير القلق بصورة خاصة الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت الوصاية ، وغيرها من الاقاليم التابعة ، واهتمام تلك الدول باستخدام هذه الاقاليم لغراض استراتيجية عالمية ، تتعارض مع خدمة قضية السلام والامن

( السيد اولياندرروف ، اتحداد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية )

الدوليين . ان القواعد العسكرية للدول الاستعمارية ، وانشطتها العسكرية في الاقاليم  
التابعة ، سواء في ناميبيا او ميكرونيزيا او بورتوريكو او برمودا او جزر تركس وكايكوس او غوام  
او جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة او ديبغو غارسيا ، او جزر فوكلاند (مالفيناس)  
او اى مكان اخر ، لا تهدف باى حال الى زيادة فرص العمل لصالح السكان المحليين ، كما  
تدعي القوى المستعمرة ، فهذه القواعد تستخدم في المقام الاول لاغراض عسكرية مباشرة .  
وهي تهدف الى القضاء على حركات التحرر الوطني للشعوب ، والى التدخل في الشؤون  
الداخلية للبلدان المستقلة . ولسنا في حاجة الى البحث عن امثلة . فالكلمة يعلم  
ان القاعدة العسكرية ، الجوية الضخمة التابعة للولايات المتحدة والتي تحتل ثلث  
مساحة جزيرة غوام استخدمها البنتاغون لشن حرب عدوانية ضد فييت نام .  
وخلال البحث السنوى لمسألة بورتوريكو من جانب اللجنة الخاصة المعنية بحالة  
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ذكر ان تلك الجزيرة اصبحت  
قلعة عسكرية لاعادة توزيع قوات التدخل السريع التابعة للولايات المتحدة في اى جزء من  
امريكا الوسطى او الجنوبية . واستخدمت الولايات المتحدة بورتوريكو لاغراض العدوان المسلح  
ضد غرينادا ذات السيادة ، وذلك بغية ، اعادة الاستعمار الى تلك الجزيرة .  
ان الحرب التي شنتها المملكة المتحدة للاحتفاظ بالطابع الاستعماري لجزر فوكلاند  
(مالفيناس) يبين مدى الخطورة التي تتهدد السلم في محاولة الاستعمار ان يحتفظ بمواقع  
له حتى اذا كانت صغيرة . وتحاول الدول الاستعمارية التمسك بهذه المواقع ، حتى  
اذا ادى الامر بها الى شن حروب استعمارية واسعة النطاق . ومن السهل ان تفهم  
القلق الذى يساور بلدان امريكا اللاتينية ازاء التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة لزيادة  
عسكرة جزر فوكلاند (مالفيناس) . وهناك مثال اخر يدل على هذه السياسة التي تستجيب  
لرغبات الامبريالية في الميدان العسكري الاستراتيجي وهو الابقاء على حالة الاستعمار في  
جزيرة ديبغو غارسيا الواقعة في المحيط الهندي وتحويل الولايات المتحدة اياها الى قاعدة  
عسكرية .



وقد شهد المجتمع الدولي مؤخرا الجهود المتزايدة لقوى الامبريالية والعنصرية، لاسيما الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، لتقويض وحدة البلدان الافريقية وتضامنها ، ولاعلان افريقيا ، خاصة الجنوب الافريقي ، منطقة مصالح حيوية لها ، وجعل الشعوب الافريقية تدور في فلك استراتيجيتهم الامبريالية ، التي تركز على المجابهة السياسية والعسكرية الشاملة .

ان الولايات المتحدة وجنوب افريقيا تحاول فرض ارادتها على شعوب الجنوب الافريقي عن طريق سياسة الترغيب والترهيب ، مقاومة برغبة الشعوب الافريقية في العيش في سلام واستقرار . وما ان جنوب افريقيا والولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الاخرى واسرائيل تعلم تماما ان وحدة افريقيا سلاح سياسي بيد افريقيا في كفاحها ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، فان تلك الدول تحاول ان تقضي على وحدة افريقيا وتقسم البلدان الافريقية الى مجموعات متخاصمة ، ومن ثم تحول انظار الشعوب الافريقية عن الحاجة لحل مشاكلها الوطنية الملحة ، وعن كفاحها المشترك من اجل السلم وضد نشوب حرب نووية .

ان تلك السياسة الامبريالية التي تنتهجها القوى الغربية ، والتي تقضي بتقسيم البلدان الافريقية ، ظاهرة في الامم المتحدة ان تسعى هذه القوى في الدورة الحالية للجمعية العامة ، جاهدة لتعطيل تنفيذ القرارات التي اتخذتها المجموعة الافريقية ، وتعديل مشروعات القرارات التي لها تاثير مباشر على مصالح الدول الافريقية ، وغيرها من دول عدم الانحياز .

والوفد السوفياتي على يقين انه من الهمية بمكان لضمان نجاح الكفاح ضد العنصرية والاستعمار ، ان تعمل البلدان الافريقية وغيرها من بلدان عدم الانحياز ، وكل البلدان الاخرى التي تناصر تحرير الشعوب المقهورة متحدة في الهدف والفكر والعمل . وليس لدينا شك في ان كل البلدان التي تطالب بانهاء الاستعمار سوف ترفض بحزم السياسة التي تنتهجها البلدان الغربية والرامية الى تقليص أنشطة الامم المتحدة المناهضة للاستعمار وتقليل دور الاجهزة التابعة للامم المتحدة والعاملة في هذا المجال .

وعندما ندرس مشكلة هامة وصعبة كمشكلة النضال ضد الاستعمار ، يتعين علينا ان نشير الى الدور الخاص الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان المذكور ، وهي اللجنة التي يرأسها السفير كوروما ، ممثل سيراليون ، وتتابع هذه اللجنة عن قرب الاوضاع في العالم ، وتقدم توصيات تسير في الطريق السليم . ان قرارات لجنة تصفية الاستعمار يجب ان تحظى بالتأييد الكامل من قبل الجمعية العامة .

ومن واجب منظمة الامم المتحدة ان تعمل على التنفيذ الكامل والسريع لاعلان منح الاستقلال ، كما يجب عليها ان تضمن عدم ظهور الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري الى الابد . وان الذكرى الخامسة والعشرين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يجب ان تعطي دفعا جديدا للجهود التي تبذلها الامم المتحدة والمجتمع الدولي برمتها لهذا الغرض . ويؤيد الوفد السوفياتي البرنامج الذي وضعت اللجنة الخاصة آنفة الذكر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لصدور هذا الاعلان .

لقد حان الوقت كي نضع حدا لعدم اعتراف الاستعماريين بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمنح الاستقلال لناميبيا وللاقاليم الاخرى التابعة . وفي هذا السياق ، يؤيد الاتحاد السوفياتي مطلب البلدان الافريقية التي تعتبر من الضروري ان يطبق مجلس الامن جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا ، حسبما جاء في الفصل السابع من الميثاق . ولكي نتوصل الى ذلك ، يلزم التغلب على معارضة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الاخرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، التي تعرقل اعتماد عقوبات دولية شاملة وفعالة ضد جنوب افريقيا .

وانطلاقا من موقفه المبدئي ، قدم الاتحاد السوفياتي وسوف يستمر في تقديم كل تأييد ومعونة لازمة للشعوب الخاضعة للاستعمار في كفاحها من اجل الحرية والاستقلال والتنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد ننفراهارى (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نحتفل في العام المقبل بالعيد الخامس والعشرين للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠. وسيكون احتفالنا ، في تلك المناسبة السعيدة ، بحدث يحتل مكانا مرموقا بين أهم انجازات الامم المتحدة .

فمنذ ذلك الحين ، تحرر الملايين من الرجال والنساء والاطفال من قيود السيطرة التي فرضتها عليهم الدول الاستعمارية بالتواطؤ الوثيق مع الدوائر الالبريالية واحتكاراتها الاستغلالية . وتبوءت بعض الدول بالفعل مكانها داخل أسرة الامم الكبيرة . وتقوم تلك الدول - التي كانت من بين الضحايا التي تزح تحت نير الاستعمار ، جنبا الى جنب مسع غيرها من الدول المستقلة ذات السيادة - بتقديم اسهاماتها الصادقة للإسراع بعملية انهاء الاستعمار التي اكتسبت زخما قويا بعد اعتماد الاعلان .

ومن المؤسف ، بل ومن المحزن حقا أنه ما زال يوجد على كسوكنا شعوب ينكر عليها حقها في التمتع بأحكام الاعلان ، وتعاني من النتائج العاكسة والاثار الضارة المترتبة على أكثر النظم اللانسانية التي ينتهجها الاستعمار والاستعمار الجديد .

ان ناميبيا هي أقصى مثال استعماري عرفته البشرية على مدى تاريخ كفافها الدموي ضد السيطرة الأجنبية . ان اقليم ناميبيا الذي ما زال يزرع تحت الاحتلال غير الشرعي ، لم يعرف بعد اشراق الاستقلال الساطعة ، لرفض النظام العنصري في جنوب افريقيا وحماة الالبرياليين التغلي عن مصالحهم الأناثية التي تربي الى استغلال ونهب أضخم الثروات الطبيعية في العالم - موارد ناميبيا - التي ينبغي أن تستغل لصالح شعوبها القهور ، في اطار ناميبيا مستقلة ذات سيادة ، خالية من أى نوع من الاستغلال أو السيطرة الأجنبية .

واستنادا الى الدعم الكامل الذي تقدمه الدوائر الالبريالية ، يستخدم النظام العنصري في جنوب افريقيا كل الوسائل الممكنة لاطالة احتلاله السلاح لناميبيا في سبيل ارضاء المصالح الاقتصادية للشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها الرئيسية في جنوب افريقيا .

وفي بعض البلدان الغربية وغيرها ، ان تقوم تلك المصالح باستغلال ونهب الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا . ومن ناحية اخرى ، يلعب نظام بريتوريا دوره الهام في الحفاظ على ما يسمى بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها في هذا الجزء من العالم . والأدلة على ذلك كثيرة ، وقد أشار اليها العديد من الوفود خلال المناقشة العامة لسألة ناميبيا في هذه القاعة في الأيام القليلة الماضية .

لذلك ، يجد نظام الاحتلال وحماته الامبراليون أنه من الصعب عليهم التخلي عن سياساتهم اللانسانية الموجهة ضد الشعبين المضطهدين في ناميبيا وجنوب افريقيا . وقد أعرب باهراك كارمال ، الأمين العام للحزب الديمقراطي الشعبي الافغاني ورئيس المجلس الثورى لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب / اغسطس ، والموجهة الى سعادة السيد خافيير بيريز دى كويار بمناسبة الاحتفال بيوم ناميبيا ، عن الموقف الجدي لحكومة بلادى ، حيث قال :

" ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تشجب التواطؤ المشين بين الدوافع الامبرالية ونظام الفصل العنصرى ، وتشجب أنشطتها الوحشية الموجهة ضد شعب ناميبيا الباسل . ونحن مقتنعون بأن النصر النهائي سيكون بالضرورة حليف شعب ناميبيا بقيادة طليعته ، سوابو . وفي حين نعرب مرة اخرى عن تضامننا للأخوي وتآزرنا ، بكل أشكاله ، مع الكفاح العادل والنبيل الذى يخوضه شعب ناميبيا ، نعرب جمهورية افغانستان الديمقراطية ، حكومة وشعبا ، عن اقتناعها بلأن الامتثال الصارم لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، سوف يسهم بالتأكيد في ايجاد تسوية عادلة وسلمية لسألة ناميبيا " .

وهناك حالة حرجة اخرى ينبغي للجمعية أن تتناولها ، هي الحالة السائدة فسي اقليم جزر المحيط الهادئ الواقع تحت الوصاية ، والذي انتدبت الولايات المتحدة لاعسداد شعوه للممارسة الحرة لحق تقرير المصير والاستقلال ، وللدفاع المشروع عن أنفسهم بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة واتفاقية الوصاية الهجمة بين الامم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة باعتبارها الدولة القائمة بالادارة . ولكن للأسف ، سار مجرى الأحداث

في اتجاه يتناقض تماما مع ما حددته الأحكام ذات الصلة الواردة في الميثاق، وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ان الدولة القائمة بالادارة، بدلا من أن تأخذ في الاعتبار ما أنيطت به من قبل منظمنا، حاولت بكل الوسائل التي تنطوى عليها سياسات الدول الاستعمارية والامبريالية أن تضم اقليم جزر المحيط الهادئ الواقع تحت وصايتها إليها. ان تعزيز التبعية الاقتصادية للاقليم؛ وفرض الثقافة الامريكية عليه تحت ذريعة التثقيف السياسي، ولا سيما على جيل الشباب، للحيلولة بينه وبين تنظيم الكفاح السياسي والاقتصادي ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية؛ وترحيل السكان من أراضيهم بغية اجراء التجارب على مختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية؛ وأخيرا، تحويل هذا الاقليم الى قلعة عسكرية حصينة تتجاوز كثيرا متطلبات ذلك الاقليم للدفاع الوطني المشروع. كل ذلك يمثل الحالة في ذلك الاقليم منذ أن وضع تحت ادارة الولايات المتحدة. وكما حدث في الماضي، يشجب وفد بلادى السياسات التوسعية والعدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة الامبريالية، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن فسي منطقة المحيط الهادئ والعالم بأسره.

اننا نرفض أيضا محاولات الولايات المتحدة التي تربي الى تجريد الامم المتحدة من وصايتها على هذا الاقليم، ونناشد المجتمع الدولي أن يعمل بصورة حاسمة قبيل فوات الأوان.

ولا ينبغي أن يقتصر عمل الجمعية العامة على دراسة الحالة في الأقاليم التي أشرت إليها الآن لأن هناك مسؤولية أساسية أخرى تقع على عاتقها تجاه الشعوب التي وقعت ضحية للسياسات الاستعمارية والامبريالية التي تنتهجها الولايات المتحدة والدوائر الامبريالية الأخرى في هورتوريكو وفيما يسمى بالأقاليم الصغيرة التي ينطبق عليها تماما اعسلا ن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتقوم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الاعلان باجراء دراسة شاملة ووافية لمختلف جوانب الحالة في كل اقليم على حدة، آخذة في اعتبارها الظروف الخاصة لكل من هذه الأقاليم.

وفيما يتعلق باقليم هورتوريكو، تقوم لجنة انهاء الاستعمار كل عام، بعد دراسة

مشكلة هذا الاقليم باعتماد القرارات التي تدعو الى احترام حق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره واستقلاله . الا أن الولايات المتحدة ، في تحد لارادة وتطلعات شعب بورتوريكو، لا تكفسي بالاصرار على فرض سيطرتها على الاقليم باستخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بل تقعه أيضا في أنشطتها العسكرية الموجهة ضد حركات التحرر والبلدان التي اختلارت لنفسها طريق الاستقلال في تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ونبغي لنا جميعا أن نشجب تلك السياسات العدوانية والتوسعية التي تتبعها الولايات المتحدة في هذا الاقليم .

ولا يسوجع السبب في عدم تنفيذ اعلان منح الاستقلال في بعض الأقاليم المستعمرة، الى افتقار شعوبها التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية الى الارادة، ولا الافتقار الى القرارات والمقررات التي توضح الوسائل الملائمة لتنفيذ ذلك الاعلان . بل ترجع، بالأحرى، الى جهود الدول الاستعمارية واحتكاراتها المالية الامبريالية التي تضع العقبات أمام تنفيذ الاعلان بفضل تعاونها الواسع المدى مع تلك الدول .

ان القواعد والمنشآت والأنشطة ذات الطابع العسكري ما زالت موجودة في الأقاليم المستعمرة ، رغم صدور الكثير من قرارات ومقررات الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية . وفي رأينا أن هذه الأمور تشكل عقبة رئيسية تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومنذ وقت قريب وجهت الجمعية العامة مناقشة واضحة ولا لبس فيها في هذا الصدد في الفقرة ١٠ من قرارها ٥٤/٣٨ المعتمد في ٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ، وقد جاء فيها أنها :

" تطلب الى الدول الاستعمارية أن تسحب فوراً ودون قيد أو شرط ، قواعد ومنشآتها العسكرية من الأقاليم المستعمرة وأن تمتنع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " .

ومن المناسب أن نطلب مرة اخرى من الدول الاستعمارية أن تمثل ارادة المجتمع

الدولي .

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمصالح الأجنبية وغيرها ، يعتقد وفد بلادي أنها تسهد تنمية الاقتصادات الوطنية للأقاليم المستعمرة ، نظراً لأنها تزيد من تهيئة اقتصاداتها للاستثمار الأجنبي ، وتؤدي بالتالي الى حرمان الشعوب المستعمرة من أن تكسب لها القدرة اللازمة لادارة بلادها بعد حصولها على الاستقلال .

وختاماً ، فان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بوصفها عضواً في اللجنسة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ستلتزم بالمادة ١٤ من المبادئ الأساسية التي تعتبر دستوراً مؤقتاً ، والتي تنص على ما يلي :

" تؤيد جمهورية افغانستان الديمقراطية كقاع مختلف دول وشعوب العالم من أجل السلام ، والحرية الوطنية والاجتماعية ، والديمقراطية ، والتقدم ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، وضد الصهيونية والعنصرية والفاشية والتمييز العنصري والفصل العنصري " .

وستواصل افغانستان دعم النضال البطولي الذى تخوضه الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الوطني ، وستقدم مساهمتها المخلصة للتعبيل بعطية تصفية الاستعمار .

السيد لي كيم شونغ ( فييت نام ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد كان انتصار القوات المناهضة للفاشية في الحرب العالمية الثانية ، ضربة قاصمة للامبريالية الدولية ، نظرا لأنه أدى الى الاعتراف بجدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب كما ورد في ميثاق الامم المتحدة . وكان بالمثل بمثابة دافع قوى لتشجيع الشعوب التي كانت لا تزال تزح تحت السيطرة الاستعمارية . وقد شهدنا في أعقاب ذلك الانتصار التاريخي خطوات واسعة لم يسبق لها مثيل في تطور حركات التحرير الوطني في العالم . فقد نهضت الشعوب فسي شتى البلدان من آسيا والمحيط الهادئ الى افريقيا ، ومن الشرق الأوسط الى امريكا اللاتينية والكاريبي ، مستمدة القوة من يقظة الملايين من البشر الذين رفضوا العيش فسي العبودية والقهر والاستغلال ، وهبت بقوة وأطاحت بالسيطرة الاستعمارية والامبريالية ، ثم سارت قدما على طريق الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

وفي الوقت الذى كانت فيه الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ، هبّ الشعب الفيتنامي واستولى على السلطة من العسكريين . وأسس دولة مستقلة وموحدة في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٤٥ . بيد أن الاستعماريين أرسلوا مرة اخرى حملات عسكرية لمهاجمة فييت نام . واضطر الشعب الفيتنامي الى خوض حرب مقاومة استمرت ٩ سنوات ضد المعتدين ، انتهت بالانتصار في ديان بيان فوه في شهر تموز / يوليو ١٩٥٤ . وكان هذا النصر بمثابة ضربة قاصمة للاستعمار القديم كان لشعب فييت نام الشرف في أن يقدم من خلاله اسهاما قيّما في الانتصارات المشتركة التي حققتها الشعوب والبلدان المستعمرة في قضية التحرير الوطني وعطية تصفية الاستعمار .

ومنذ أشهر قليلة ، احتفلنا احتفالا مهيبا بالذكرى الثلاثين لانتصار ديان بيان فوه . وما نحن ننضم في سعادة بالفئة الى الدول الاخرى في الاحتفال في العام القادم بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .



والواقع أن التغييرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية نتيجة للانتفاضات مع صاحبها من التضحيات والمعاناة التي تحمّلتها الشعوب المقهورة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينات أسهمت اسهاما كبيرا في صدور ذلك الاعلان في القسوار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) بتاريخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وقبل صدور ذلك الاعلان ، تصبّؤ تاريخ تصفية الاستعمار بأحداث دولية بارزة مثل مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية الذي عقد في أعقاب انتصار ديان بيان فو ، والاعتراف الدولي الرسمي بالحقوق الوطنية الأساسية لشعب فييت نام ، ومؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ الذي اشتركت فيه ٢٧ دولة من الدول الافريقية والآسيوية التي طالبت بالحرية والتحرير لكل الشعوب المقهورة . ومن الامور التي لها دلالة كبيرة أن الاتحاد السوفياتي ، وهو المهد الرافع لشسورة تشرين الاول / اكتوبر العظيمة ، وهي ثورة شاملة أنارت الطريق للتحرر الوطني والاجتماعي ، هو المسؤول عن المبادرة الخاصة بتصفية الاستعمار التي قدمت الى الجمعية العامة ، والتي استكملت واعتمدت في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة وصدرت بعنوان " اعلان منسح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وقد تجلّت تماما في هذا الاعلان التغييرات الكبيرة التي ذكرتها . لذلك فهو ينطوي نظريا على مضمون واسع النطاق كما ينطوي على دلالة عظيمة .

وأهم النقاط التي أكدها الاعلان هي :

أولا ، يؤكد الانتصار الحتمي لنضال الشعوب المقهورة من أجل التحرر في هذا العصر باعتباره عطية لا مناص منها ولا رجعة فيها . وتتبع القوة الجبارة التي تضمن النصرة من وي الشعوب بدورها الحاسم في النضال ؛ ومن هنا كان تصميم الشعوب على السيطرة على مقدراتها بكل السبل والوسائل التي في متناولها ، والتعاطف القوي والتشجيع المستمر من المجتمع الدولي .

ثانيا ، يركز الانتباه على الأهداف والمضامين الرئيسية للنضال من أجل الحق فسي تقرير المصير في الوقت الحالي ، ووجه عام ، يأتي في المقام الأول تأكيد الحقوق الوطنية ، الأساسية ، أي الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية التي حققها كل شعب من الشعوب .

وهي في ظل الظروف الجديدة ، ضمان حق جميع الشعوب في أن تختار بحرية نظامها السياسي وطريقة تميمتها المستقلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق تطلعاتها الى التقدم الاجتماعي والتقدم نحو الاشتراكية . وعند ما يبرز ضرورة الاعلان في استئصال جميع صور ومظاهر الاستعمار الجديد ، فانه يضع أهدافا محددة للعمل . انه يؤذن بيد \* مرحلة جديدة من الكفاح من أجل التحرر الوطني وازالة بقايا الاستعمار ، ومن أجل القضاء على جميع اشكال الاضطهاد والاستغلال من جانب دعاة الاستعمار الجديد . واذ نظرنا الى عطية انها\* الاستعمار منذ السنة التي اعتمد فيها الاعلان ، لوجدنا أن ما يقرب من ٧٠ بلدا حصلت على استقلالها السياسي وأصبحت أعضاء في الامم المتحدة . لقد خلص مئات الملايين من الناس أنفسهم من نير الاستعمار ويقومون الآن بدور هام في الحياة الدولية . وعلى الرغم من أن الاستعمار القديم على وشك أن ينتهي ، فانه لا يزال متشبثا بوجوده وبواصل قمعه الوحشي في الاقاليم الصغيرة الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية وتحت الوصاية ، لا سيما في منطقة الجنوب الافريقي وفي بعض المناطق الاخرى المتفرقة في العالم .

ومع أن الجمعية العامة اعتمدت العديد من القرارات والمقررات التي تستهدف الاسراع في تنفيذ الاعلان ، فان الحالة في عدد من الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية وتحت الوصاية ما زالت ، منذ عدة سنين ، غير مقبولة وتدعو للأسى . ان كـون الشعب النامي لا يزال يواجه عقبات كؤود على طريق الاستقلال ، على الرغم من أن الأمم المتحدة تتولى المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم منذ عام ١٩٦٦ ، يمثل تحديا متفطرسا ولا يمكن تجاهله للمجتمع الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وللأخلاق والقانون الدولي . ان نظام جنوب افريقيا العنصري ، الذي يتلقى دعما ماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا من الولايات المتحدة ومن عدد من دول منظمة حلف شمال الاطلسي ، يبذل قصارى جهده للتشبث بهذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية . وقد رفضت معظم دول العالم نظرية الربط بوصفها سخيفة ولا أساس لها على الاطلاق ، تلك النظرية التي اتخذت كذريعة لتأخير منح الاستقلال للشعب النامي .

وتواصل حكومة الولايات المتحدة ، دون اعادة أى اعتبار لتطلعات شعب بورتوريكو وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، عرقلة ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير مصيره ، وتوسيع قواعد وانشأتها العسكرية ، مما يشكل تهديدا لسيادة وأمن بلدان منطقة امريكا الوسطى وحوض الكاريبي ، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين .

أما بالنسبة للأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، الواقعة في المحيط الهادئ ، فان من غير المقبول أن تقسم ميكرونيزيا ، بعد ٣٧ عاما من وصاية الولايات المتحدة عليها ، الى أربعة أقاليم خاضعة للاستعمار الجديد وأن تقدم الدولة القائمة بالادارة على ضمها تدريجيا تحت ارضية الاستفتاءات الشعبية والشخصية وميثاق الارتباط الحر واتحاد ميكرونيزيا الفيدرالي .

ان هذه مجرد أمثلة قليلة تبين مدى صعوبة كفاح الشعوب الواقعة تحت هيمنة الاستعمار والامبريالية من أجل تقرير المصير . وهي تبين أيضا العقبات الرئيسية التي كثيرا ما تواجهها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جهودها لتأييد ذلك الكفاح .

وقد بذلت لجنة ال ٢٤ الخاصة هذا العام جهودا جديدة وقد مدت عددا من الاستنتاجات والتوصيات الى الجمعية العامة . وعلى الرغم من أن بعض التقارير ذات الصلة لا تبين بصورة كافية الحقائق المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت الوصاية ، فان هذه الوثائق توفر مساعدة كبيرة في تشجيع الرأي العام العالمي وفي الكفاح لتحقيق المهمة النبيلة التي نص عليها الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان الكفاح ضد الاستعمار الجديد كفاح معقد ، لأن الاستعمار الجديد خطر جدا على الاستقلال والسيادة والتنمية الحرة لجميع البلدان . ونظرا لأن الدول الاستعمارية والامبريالية لم تعد قادرة على المحافظة على النوع القديم من الهيمنة الاستعمارية ، فانها سعت مستعينة بجميع الوسائل الممكنة لحماية مصالحها وهيمنتها واستغلالها بطرق ومناورات جديدة . ولجأت الى جميع أشكال القمع والاستغلال المقنعة بعناية . ولذلك أصبح الكفاح

ضد الاستعمار الجديد هو المحور الأساسي في مساعي البلدان النامية للحفاظ على حقوقها في العيش بحرية ومساواة ولتحرير اقتصاداتها وتحقيق تنميتها المستقلة . وقد بينت تجارب العديد من البلدان أنه في الواقع كفاح شاق ومعقد .

وتحاول الدول الاستعمارية والامبريالية ، مستغلة التبعية والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها بلدان كانت واقعة فيما مضى تحت السيطرة الاستعمارية وحصلت للتو على استقلالها السياسي ، أن تبقى تلك البلدان في فلكها أو ان تجدها اليه ، كما انها تعارض المطالبة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد عادل ومنصف يقوم على علاقات تتسم بالمساواة والمصلحة المتبادلة .

والواقع ، أن العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في السنوات الاخيرة كشفت الخطر الجسيم للاستعمار الجديد . وفضلا عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد البلدان التي تسلك سياسة التقدم الاجتماعي والاستقلال ، لجأت الدول الاستعمارية والامبريالية الى فرض حصارات اقتصادية وجزايات والى بذل ضغوط اقتصادية وسياسية والى اتباع أساليب مجحفة وغير متكافئة في التجارة وفي النظم النقدية الدولية والعلاقات المالية أيضا . واننا غير مندعشين من سماع نقد قوى في هذا المحفل موجه للاستعمار المالي الذي يثقل كاهل البلدان النامية . وما من شك في أن تضافر أنشطة المصارف الدولية ومراكز التمويل والشركات عبر الوطنية يمثل نوعا جديدا من الاستعمار الجماعي الذي يهدد جميع الشعوب .

سيحتفل في العام القادم بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان الصادر بالقرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) . وفي الوقت نفسه سيحتفل الشعب الفيتنامي بالذكرى العاشرة لتحرير جنوب فيبيت نام واعادة توحيد وطننا المحبوب . فبروح ديان بيان فو عبأنا قواتنا في جميع أرجاء البلاد ودحرنا محاولة احتلال جنوب فيبيت نام وتحويلها الى مستعمرة للاستعمار الجديد . ومرة أخرى أتاح لنا التاريخ أن يكون لنا شرف تسديد ضربة قاصمة لاحدى قلاع الاستعمار الجديد . وكان هذا الانتصار اسهاما من شعبنا في النضال المشترك للأمم لاستئصال الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره . وبامتنان صادق فاننا نعزو انتصارنا الى تعاطف وتأييد الشعوب التقدمية في ارجاء العالم بما في ذلك الشعب الامريكى .

وهذا الموقف ليس وليد الصدفة البحتة فهو يعكس الى حد ما العلاقة الوثيقة بين الامم في الكفاح المعقد من أجل التنفيذ الدقيق للاعلان التاريخي ١٥١٤ ( د - ١٥ ) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جميع انحاء العالم . ولهذا فان جمهورية فيبيت نام الاشتراكية تؤكد مرة أخرى تضامنها وتأييدها المستمرين للقضية العادلة للاستقلال والحرية وتقرير المصير الحقيقي لجميع الشعوب .

اننا نؤكد من جديد بقوة تعاطفنا وتأييدنا الكامل للشعب الناصبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مثله الشرعي الأصيل والوحيد في نضاله في سبيل الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية .

وجمهورية فيبيت نام الاشتراكية وقد اعترفت بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وأقامت علاقات دبلوماسية معها ، تؤيد بالكامل نضال الشعب الصحراوى بقيادة جبهة البوليساريو لممارسة حق تقرير المصير والاستقلال الوطنى ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة من منظمة الوحدة الافريقية وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونحن نؤيد نضال شعب بورتوريكو لتقرير المصير والاستقلال على أساس السيادة الأساسية للاعلان الصادر بالقرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) .  
ونؤيد حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية .

ونقدم تضامنا النضالي الى بقية الأقاليم المستعمرة في نضالها من أجل الاستقلال . ان التاريخ يتطور وفقا لقوانين موضوعية ولا يمكن اعاقته . ان الاستعمار قد اهتز من أساسه منذ ١٩١٧ عندما أيقظت ثورة تشرين الاول / اكتوبر الشعوب والبلدان المستعمرة . وعقب الحرب العالمية الثانية أوقعت حركات التحرير الوطني الهزيمة بالاستعمار وهي تسدد ضربات قاصمة الآن للاستعمار الجديد في كل أشكاله ومظاهره . وواقع الأمر أنه كلما هزم الامبرياليون والمستعمرون والعنصريون والرجعيون والدوليون تقاربت صفوفهم وزاد تواطؤهم سويا وطبقوا مناورات اكثر خبثا وعلفا .

لقد جاء في الاطلاق الصادر بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) :

" نعلم رسميا ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره " . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة الثانية عشرة من الديباجة) فهو يعبر عن التطلعات المشتركة لجميع الامم الى الاستقلال والحرية . ونعقد أن أي عبة في سبيل عملية تصفية الاستعمار سيقضى عليها . ان الشعوب التي ما زالت تعيش في أقاليم مستعمرة أو تابعة ستحرز بالتأكيد استقلالها وستلعب أدوارا قيّمة في منظمة الأمم المتحدة .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تصفية

الاستعمار انجاز هام من منجزات الأمم وتشكل خطوة الى الأمام في تاريخ قارات بأكملها ، وتسهم في التغيير النوعي لطابع العلاقات الدولية الحالية . ومعظم الشعوب المستعمرة والمقهورة التي كثيرا ما واجهت المعارضة القوية والقمع الوحشي على يد المستعمرين قد نجحت في تأكيد حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد أسفرت مساعيها عن اعطاء شكل ملموس للمثل العليا التي ذكرت لأول مرة في أولى وثائق الحكومة الثورية السوفياتية .

ولا يمكن لمنظمتنا أن تظل غير مهالية بالكفاح من اجل القضاء على الاستعمار كما لا يمكنها أن تتوانى عن تأييد الجهود التحريرية للشعوب المستعمرة . وكان من المعالم البارزة في هذه الجهود اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة كنتيجة

لمبادرة سوفياتية . وأصبح الاعلان حافزا جديدا وفي نفس الوقت اصبح خطأ رائدا لا بديل له في تعزيز النضال المناهض للاستعمار والامبريالية الذي تخوضه القوى التقدمية في العالم في سبيل الحرية واستقلال الشعوب المستعمرة . ونحن نرى أن من أهم النتائج التي حققتها الامم المتحدة أن تأشير الاعلان والاستنتاجات المحددة التي خلصت اليها منظماتنا ساعدت عشرات الدول على احراز الاستقلال وتقرير المصير .

ورغم هذه النجاحات التي لاشك فيها في النضال المناهض للاستعمار فانه لم يستكمل حتى الآن القضاء المبرم على كافة صور وممارسات الاستعمار . فمداولات الجمعية العامة بشأن الوضع الاستعماري في ناميبيا التي انتهت منذ وقت قصير قد أبرزت مرة أخرى كافة جوانب القهر الاستعماري البشع لشعب ناميبيا التي يقترفها النظام العنصري فسي جنوب افريقيا ، بمساعدة وتأييد الولايات المتحدة وعدد من الدول الامبريالية الأخرى . كما أن اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار قامتتا بتحليل القضايا الاستعمارية المتبقية على جدول أعمال الامم المتحدة . والنتائج المعتمدة فيما يتعلق بالتطورات في ميكرونيزيا ، وبورتوريكو ، وجزر المالديف ، والصحراء الغربية وغوام ، والمستعمرات البريطانية في الكاريبي ، وفي أقاليم مستعمرة أخرى نوقشت أوضاعها تركز على الطابع الخطير للممارسات الاستعمارية المتبقية . انها تعطي الدليل على أن اعلان تصفية الاستعمار ما يزال حتى الآن وثيقة حيّة وذات موضوع . وقد أبرزت هذه النتائج المستخلصة الضرورة الملحة والعاجلة لاستكمال عملية تصفية الاستعمار .

وبالرغم من ذلك ما زالت الدول الاستعمارية وحلفاؤها تعرقل التنفيذ الكامل لإعلان إنهاء الاستعمار ، إذ تجاهد في سبيل الحفاظ على نفوذها العسكري والسياسي في تلك البقاع من العالم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، وتسيء استخدام موقع المستعمرات الجغرافي في أغراضها العسكرية - الاستراتيجية . وهي تفيد بالاشتراك مع الاحتكارات الغربية مباشرة من استغلال الموارد الطبيعية والمعدنية لعدد من المستعمرات ومن مواردها البشرية ، وتتقاسم في عدد من الحالات عن الوفاء بالتزامها الخاص بتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المستعمرة ، وهو التزام نص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة وأبرزه عدد من الاستنتاجات التي خلصت إليها منظمنا في مجال إنهاء الاستعمار .

والنتيجة هي أن العديد من المستعمرات المتبقية تشهد حالة اجتماعية خطيرة تتمثل في الافتقار إلى الاكتفاء الذاتي والضعف الشديد وعدم القدرة على مواجهة الصعاب في المجال الاقتصادي . إن قيام الدول الامبريالية الاستعمارية باستغلال المستعمرات وإساءة استخدامها الحكم الاستعماري في الأغراض العسكرية لا يمت بأي صلة لمصالح الشعوب المستعمرة أو لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي . بل إن تلك الممارسات تشكل انتهاكات لالتزامات الدول الاستعمارية على النحو المنصوص عليه في الميثاق ؛ فهي تعرقل إنهاء الاستعمار وتمثل فضلا عن ذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتؤدي إلى تدهور الحالة العالمية .

فما هو دور الدول الاستعمارية على استنتاجات الأمم المتحدة . وما هو مدى استجابتها لنداءات المجتمع الدولي الداعية إلى اكتمال عملية إنهاء الاستعمار ، ولأمان الشعوب المستعمرة ؟ ما هي الذرائع التي تلجأ إليها لتبرير إطالة فترة الحكم الاستعماري ؟

وكثيرا ما تقترن الجهود المبذولة لتأخير إنهاء استعمار المستعمرات المتبقية بمحاولات لضم عدد من الأقاليم وفرض أنماط استعمارية جديدة من التبعية السياسية والاقتصادية ، فضلا عن ذلك تسود اتجاهات تنزع إلى التقليل من شأن قضايا إنهاء



الاستعمار المعلقة . ومرة أخرى نجد أن الدول الاستعمارية تتحدث أيضا هذا العام عما تسميه بسجلها الذي تعتر به في مجال انتهاء الاستعمار وذلك في الوقت الذي تضطلع فيه بتلك الممارسات ، وهي تعلن معارضتها اللجوء الى الوسائل الحاسمة في الكفاح في سبيل تقرير المصير والاستقلال ، متجاهلة أن عددا من البلدان التي كانت مستعمرة فيما مضى والتي أصبحت الآن من الدول الأعضاء في الامم المتحدة اضطرت الى تلمس استقلالها عن طريق الكفاح المسلح . كما تتحدث تلك الدول عن أن السلطات التي كانت قائمة في البلدان المستعمرة ابان عهد الحكم الاستعماري تتحمل بعض المسؤولية في تنمية تلك البلدان منكرة بذلك الالتزام المنوط بها بموجب الميثاق والممثل في تهيئة الظروف كي تمارس البلدان المستعمرة حقها في تقرير المصير والاستقلال بما في ذلك توفير التسهيلات لانشاء هياكل اقتصادية مناسبة . وبالرغم من أن تلك الدول نفسها هي التي فرضت العبودية والتخلف على الشعوب المستعمرة لعدة قرون فانها تسوق الآن الأسانيد على هبوط مستوى تنمية الشعوب كسبب يجبر اتباع " نهج محددة " لتحقيق استقلال تلك الشعوب ولتأخير حصولها على الاستقلال . وهي تحاول تبرير وجودها العسكري في المستعمرات بتصويره على أنه تدبير يستهدف صون أمن تلك الأقاليم . وتحاول ادراج عملية انتهاء الاستعمار في سياق ما يسمى بالمجابهة بين الشرق والغرب مع استخدام الشعارات الطنانة المناهضة للشيوعية . ونحن نرى ان اتباع مثل هذا النهج لمعالجة مسائل تقع تحت طائلة ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وعلان انتهاء الاستعمار والعديد من الاستنتاجات التي خلصت اليها منظمنا هو أمر غير مقبول ويتسم بالرياء .

ان سبيل تحقيق تقرير المصير لكل الشعوب المستعمرة ، وهو ضرورة حتمية ، هو أن تحترم الدول الاستعمارية التزاماتها تحت اشراف المجتمع الدولي . وينبغي أيضا تكثيف الدعم الشامل المقدم الى حركات التحرر الوطني والاعتراف بشرعية كفاحها في سبيل تقرير المصير حتى وان كان يشتمل على الكفاح المسلح . ومما يساعد على التحقيق الكامل للمثل العليا المنادية بانتهاء الاستعمار ، نشر معلومات موضوعية

وحدیثة عن الحالة في المستعمرات المتبقية . ونحن نرى انه لأمر بالغ الأهمية أن نتصدى لمحاولات بعض البلدان الغربية ووسائل اعلامها الرامية الى النيل من حركات التحرر الوطني وتصويرها على أنها حركات ارهابية .

ان انجاز عملية انهاء الاستعمار ما زال يقتضي بذل جهود ضخمة . ويتضمن برنامج العمل الرامى الى التنفيذ الكامل لاعلان انهاء الاستعمار الوارد في القرار ١١٨ / ٣٥ توجيها بشأن كيفية تخليص البشرية من ظاهرة الاستعمار التي عفا عليها الزمن . ومما لا شك فيه أن استنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار التي تشترك تشيكوسلوفاكيا في عضويتها وتشغل فيها منصب نائب الرئيس ، تساعد على تنفيذ هذا التوجيه . واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقديرنا للسفير كوروما ، ممثل سيراليون ورئيس اللجنة الخاصة ، لما يتحلى به من روح المسؤولية والكفاءة ولتفانيه في العمل . وقد أثبت السفير كوروما في اضطلاع بهواجباته التزامه القوى بالمثل العليا التي يجسدها انهاء الاستعمار وأسهم بنفسه في عمل اللجنة التي تقدمت ، هذا العام ، ايضا بعدد من الاستنتاجات المتسقة الرامية الى استكمال عملية انهاء الاستعمار فوراً وبلا قيد أو شرط . ويؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا هذه الاستنتاجات وغيرها من التدابير الرامية الى اسدال الستار على الحقبة الاستعمارية في تاريخ البشرية .

السيد داشتسرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر

الجمعية العامة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مرحلة حرجة ، ففي العام المقبل تحتفل الامم المتحدة والبشرية التقدمية بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان التاريخي وفي هذا الصدد سيشرع المجتمع الدولي في تقديم التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاعلان على مدى ٢٥ عاما وسيضع تدابير محددة لتصفية مخلفات الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

ان اعتماد الأمم المتحدة للاعلان ثم تطبيقه بعد ذلك ، بما ينطويان عليه من توسيع نطاق عملية تصفية الاستعمار يشكلان دون شك أحد الانجازات الرئيسية للأمم المتحدة . وانني آمل انه عندما تحتفل الامم المتحدة بعيدها الأربعين في العاام المقبل ، سيسفر تقييم الاعلان وعملية تصفية الاستعمار عن اعطاءهما مكانا مناسباً بين انجازات المنظمة . ولكن لم يبق سوى وقت محدود جداً من أجل اعداد وتنفيذ تدابير واسعة تهدف الى القضاء على البقايا الاخيرة للاستعمار . ومن ثم ، يجب انجاز أشياء كثيرة في الفترة الزمنية القصيرة المتبقية ، حتى يكون التحضير للاحتفال بذكرى تلك الوثيقة التاريخية مجدداً وجديراً بهذه المناسبة .

واليوم ، لا تزال مسألة الحالة في ناميبيا وما حولها باقية دون تسوية وتسبب قلقاً عميقاً للمجتمع الدولي . وما زالت شعوب نحو ٢٠ من الأقاليم الصغيرة ، التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، محرومة من حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد كشفت المناقشة الواسعة النطاق التي جرت مؤخراً بشأن مسألة ناميبيا خطورة الحالة في الجنوب الافريقي والحاجة الى حل ملح . فالأمر يقتصر على أن شعب ناميبيا محروم من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية ، بل يحتل النظام العنصري أراضيهم بصورة غير شرعية ، ويستخدمها لارتكاب أعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة ، بينما تستغل الاحتكارات الامبريالية والسلطات العنصرية موارده البشرية والطبيعية بلا رحمة وتنهبها . لقد عولجت مسألة ناميبيا دوماً على انها قضية من قضايا تصفية الاستعمار ، ومن ثم ينبغي حلها طبقاً لأحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

وفيما يتعلق بما يسمى بالأقاليم الخاصة أو الصغيرة ، نشارك تماماً اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ما أعلنته مراراً من اقتناعها بأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال ان تؤثر مسائل حجم الاقليم أو عزلته الجغرافية أو قلة موارده على الحق غير القابل للتصرف لسكان الاقليم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للاعلان . وفي هذا

الخصوص ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص بوضع اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . فالولايات المتحدة ، الدولة القائمة بالادارة ، بدلا من ايجاد الظروف الملائمة واعداد السكان المحليين لممارسة حقهم في تقرير المصير ، تستخدم ذلك الاقليم المشمول بالوصاية تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية الذاتية ، منتهكة بذلك شروط اتفاق الوصاية واحكام الاعلان . ولا تزال اقتصادات الاقليم تابعة تماما للسلطة القائمة بالادارة ، في حين تحولت الأراضي الى قواعد عسكرية . ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة لبورتوريكو . ان وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة لا يشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ الاعلان فحسب ، بل يمثل ايضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين . لقد شاهدنا كيف استخدمت تلك القواعد للقيام بأعمال عدوانية ضد دول ذات سيادة ولقمع عدد من حركات التحرر الوطني . لذلك نشارك في المطالبة بازالة القواعد والمنشآت العسكرية للدول الاستعمارية من الاقاليم المستعمرة فوراً ودون قيد أو شرط .

ويعترف المجتمع العالمي بأن من بين العواقب الرئيسية التي تقف في طريق تنفيذ الاعلان أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في الاقاليم المستعمرة ، وتتخذ تلك الأنشطة شكل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بلا رحمة ونهبها للسكان الاصليين الذين عاشوا تحت السيطرة الاستعمارية حتى الآن ، الحق الكامل في امتلاك الموارد الطبيعية لأقاليمهم والتصرف فيها بحرية . وينبغي صيانة ذلك الحق الأصيل وضمانه . ومن المؤسف للغاية ، ان الدول الامبريالية والاستعمارية لا تسمح لاحتكاراتها وشركاتها عبر الوطنية بنهب الثروات الطبيعية للاقاليم التابعة فحسب ، بل تتعاون ايضا فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية من أجل اطالة سيطرتها الاستعمارية والعنصرية في الاقاليم المستعمرة . وأنا أشير هنا الى العلاقات الخاصة بين بعض الدول الغربية وجنوب افريقيا .

ومرة أخرى ، ندين تواطؤ حكومات الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، وخاصة في المجال النووي ، ونشارك في مطالبة الدول بانها جميع اشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، والامتناع عن الدخول في

أى علاقات مع نظام بريتوريا العنصرى . ومن رأينا أنه يمكن تحقيق ذلك الهدف بصورة أفضل من خلال تطبيق جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا لما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ويود وفد بلادى أن يثني على اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار، والتي قامت بعمل قيم في الفترة قيد النظر . ولا نجد اية صعوبة في تأييد التوصيات الواردة في تقريرها وبرنامج عملها المستقبلي . ونقدر عزم اللجنة الخاصة على مواصلة جهودها بحثا عن افضل السبل والوسائل التي تضمن التطبيق الفورى والكامل للاعلان في جميع الاقاليم التي لم تحصل على استقلالها بعد ، واستمرارها في دراسة مدى امتثال الدول الاعضاء لتنفيذ الاعلان والقرارات الاخرى ذات الصلة الخاصة بتصفية الاستعمار . وهذا كله يصبح أكثر اهمية نظرا للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاصدار الاعلان في العام المقبل . وأفضل طريقة للاحتفال بهذا اليوم التاريخي هي القضاء التام على آخر بقايا الاستعمار والعنصرية .

السيد سيفنافونجس ( جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ) ( ترجمة

شفوية عن الفرنسية ) : سوف نحتفل في العام القادم بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة ، بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لقد غير هذا الاعلان التاريخي بصورة كاملة تقريبا ، الخريطة السياسية للعالم نظرا لأنه ، منذ اعتماده في عام ١٩٦٠ ، حصل عدد كبير من بلدان وشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية ، على استقلالها وأصبحت اعضاء في منظمنا . وفي هذا العام شهدنا ، بانضمام بروني دار السلام الى الامم المتحدة مزيدا من الانتصار للقوى التقدمية فسي نضالها ضد الاستعمار والامبريالية ودفاعا عن السلم وحرية الشعوب .

ومع ذلك ، ورغم التوصيات الواردة في اعلان عام ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل وخطوة العمل من أجل التنفيذ الكامل للاعلان الواردين في القرارين ٢٦٢١ (د - ٢٥) و١١٨/٣٥٥ على التوالي ، لم يختلف الاستعمار حتى الآن نظرا لاستمرار وجود أقاليم تحت السيطرة الاستعمارية في بعض أجزاء العالم ، ولا سيما في الجنوب الافريقي وفي مناطق المحيط الهندي والمحيط الهادئ وجنوب الأطلسي وفي البحر الكاريبي . ولا تزال الشعوب تحرم من حقها في المساواة وتقرير المصير .

والحق أن بقاء أقاليم هامة مثل ناميبيا وبورتوريكو في وضع استعماري عفا عليه الزمن ونحن في بداية عصر الفضاء بعد فضيحة آلت الينا من عصر تاريخي سحيق . وأكثر من ذلك ، فان الأقاليم التي حققت استقلالها لم تتخلص بعد من سيطرة الاستعمار الجديد ومحاولات الاستعماريين والامبرياليين لاستعادة مواقعهم المفقودة .

فما الذي عطل عملية تصفية الاستعمار التي بدأت بداية طيبة ؟

في المقام الاول ، هناك المصالح العسكرية الاستراتيجية للدول المستعمرة . ومن المعروف جيدا أن الأقاليم التي لم تحقق استقلالها الذاتي بعد والتي لا تريد الدول القائمة بالادارة أن تتخلى عنها هي الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة بالنسبة لتلك الدول ، إما لوقوعها في مناطق حساسة أو لانها تسيطر على واحد أو أكثر من طرق الملاحة الدولية . وفي معظم الحالات ، وسبب هذه الأهمية ، انشأت الدول القائمة بالادارة أو هي تزعم انشاء قواعد أو منشآت عسكرية في تلك الأقاليم ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولا يحول وجود تلك القواعد أو المنشآت العسكرية بين سكان تلك الأقاليم وممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال فحسب ، وانما قد يجبر أيضا تلك الأقاليم الى الاشتراك في أعمال عدائية أو أعمال تدخل ضد الدول الاخرى .

وهذا هو الحال في غوام التي ضمتها فعلا الدولة القائمة بالادارة واستخدمتها في

الماضي القريب قاعدة لعدوانها على فييت نام .

وقد حدث ذلك أيضا في حالة بورتوريكو التي حولتها الولايات المتحدة الى نقطة انطلاق لاعمالها العدوانية في منطقة الكاريبي . ومنها شنت عدوانها وقامت بغزوها لغرينادا في العام الماضي .

وحدث ذلك في ديفوغارسيا التي أخليت من سكانها الأصليين وحولت الى قاعدة جوية وبحرية للولايات المتحدة للسيطرة على المحيط الهندي ولتتمركز قوات الانتشار السريع المستعدة في أى وقت للتدخل في الشرق الاوسط وفي منطقة الخليج لحماية ما يسمى بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة .

وحدث ذلك في حالة ميكرونيزيا التي قسمتها الدولة القائمة بالادارة وحولتها الى قاعدة بحرية وجوية استراتيجية والى أرض اختبار للقذائف وتخزين أسلحة الدمار الشامل .

وحدث ذلك في حالة ناميبيا التي تحتلها جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي ، وعززت وجودها العسكري فيها من أجل قمع حركات التحرير الوطني لشعب ناميبيا وارتكاب أعمال العدوان على الدول المجاورة المستقلة لاسيما أنغولا .

وواضح أن الحفاظ على القواعد والمنشآت العسكرية والأنشطة الاخرى التي تمارسها الدول الاستعمارية في الاقاليم المستعمرة تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين .

وتعارض الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في منظماتنا ذلك .

وهناك عقبة أخرى تعترض طريق عملية تصفية الاستعمار ألا وهي المصالح الاقتصادية والمالية للدول القائمة بالادارة ولحلفائها والتي تمثلها احتكاراتها أو الشركات عبر الوطنية . وبعد أن قامت تلك الاحتكارات باستثمار رؤوس الأموال في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة التي تتمتع فيها بامتيازات معينة ، لا تسعى الا الى تحقيق أرباح ضخمة فحسب ، على حساب السكان الاصليين . وهذه المصالح الاجنبية - في سعيها لجني الارباح الطائلة واستغلالها اللامبالي لموارد تلك الاقاليم الطبيعية - تمارس أنشطة تحرم السكان الاصليين من حقهم في ثروات بلادهم .

والمثال الصارخ على ذلك هو مثال ناميبيا .

وتعد تلك الاحتكارات الوارثة الحقيقية للاستغلال الاستعماري التقليدي وتوجد مراكزها الأساسية في بلدان غربية معينة هي التي تحميها وتساعد أو تشجعها على مواصلة توسعها . وتكتفي تلك الدول بالتشدد باستنكار الاستعمار . بل انها في حالة ناميبيا تذهب الى حد الموافقة على الاعلانات المناهضة للاستعمار وللغسل العنصري فيسر أنها في نفس الوقت تحمي وتؤيد وتساعد نظام بريتوريا الذي تدينه .

وكما وجب اعتماد تدابير فعالة أو فرض جزاءات ضد ذلك النظام ، عرقت تلك الدول الاقتراح . وعندما تعتمد تلك التدابير تقوم تلك الدول بتجاهلها أو تتخطاها .

والحقيقة أن الدول الاستعمارية والامبريالية ليست مستعدة لان توطن نفسها على أن تحرم من ثروات الاقاليم المستعمرة . وهي تخشى أن تفقد تلك الاقاليم كمصدر للربح وكقواعد استراتيجية .

ويوضح ذلك أيضا لماذا تعطل الدول القائمة بالادارة اعتماد تدابير فعالة تتيح لشعوب اقاليم مستعمرة معينة ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال . ولكن كلما حاولت تلك الدول والنظم الاستعمارية أن تطيل أمد احتلالها لتلك الاقاليم عن طريق خنق تطلعات شعوبها الى الاستقلال والحرية ، زادت شراسة وصلابة المقاومة التي تبديها تلك الشعوب للقهر من خلال حركاتها التحررية .

ومن المؤكد انه لا يوجد شعب يزرع تحت السيطرة الاستعمارية مغرم بالعنف . ولكن تلك الشعوب عندما تواجه بتعننت ضطهد يها وفطرستهم تصمم على تحقيق حريتها واستقلالها ، وتجد نفسها بالضرورة ملتزمة بطريق الكفاح المسلح الذي اعترف به المجتمع الدولي كطريق مشروع .

وتنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جانبها ، كبلد سالم ، الى سائر أعضاء هذه المنظمة في المطالبة بالتنفيذ الكامل الفوري للاعلان الوارد في القرار ١٥١ (د - ١٥) ، بما يتفق وقرارات الامم الاخرى ذات الصلة .



وتقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية متضامنة مع جميع الشعوب التي ما زالت تترزح تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والتي تناضل من أجل الاستقلال والحريية بعد التضحيات الهائلة التي قدمتها في كفاحها من أجل التحرر الوطني الذي استغرق ٣٠ عاماً . ويود وفد بلادي أن يشيد بلجنة الـ ٢٤ الخاصة التي عرض مقرها ورئيسها معالم أنشطتها في بداية جلسة اليوم المسائية . فقد بذلت اللجنة جهداً جديراً بالتقدير لتحليل الوضع فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويأمل وفد بلادي أن تقدم الجمعية دعمها للجنة وأن تتعاون معها حتى تنفذ اللجنة مهمتها .

السيد فيلدمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

آمل أن يتساهل معي الاعضاء اذا بدأت بياني بحديث شخصي . . فهذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في تلك القاعة رسمياً مثلاً لبلادي الولايات المتحدة الأمريكية . ويظن يلكم الفخر والعرفان أقف الآن أنا حفيد مهاجر جاء الى هذه الشواطئ منذ ٧٨ عاماً ، أقف في هذا المكان التاريخي لأتحدث الى الممثلين في الامم المتحدة المجتمعين هنا .

أعتقد انه من المناسب جدا أن يكون انهاء الاستعمار هو موضوع بياني الأول . ذلك أن عطية انهاء الاستعمار التي بدأت هنا في امريكا منذ ٢٠٦ أعوام مضت ، هي على وجه التحديد التي أتاحت لاجدادى الحضور الى هذا البلد . لقد بدأت العطية الأولى لانهاء الاستعمار في تموز/ يوليه ١٧٧٦ ، عندما اجتمعت مجموعة أخرى من المندوبين على بعد مائة ميل أو نحوها من هنا ، وبعد بضعة أيام أصدرت قرارا بانهاء الاستعمار جسا فيه ما يلي :

" عندما يتعين على شعب في مجرى التاريخ الانساني أن يفصم الأواصر السياسية التي تربطه بشعب آخر ، وأن يأخذ لنفسه بين دول الأرض المكانة المنفصلة والتكافئة التي تحق له بموجب نوااميس الطبيعة ونوااميس رب الطبيعة ، فان الاحترام اللائق لآراء الناس يتطلب منه أن يعلن على الملأ الدواعي التي تحطه على هذا الانفصال .

" اننا نؤمن بأن الحقائق التالية حقائق جلية بذاتها ، وهي ان كل البشر خلقوا متساويين وأن الخالق وهبهم حقوقا معينة لا يمكن التصرف فيها ، وان من بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية وتوخي السعادة ، ولتأمين هذه الحقوق ، تقام الحكومات بين البشر مستمدة سلطاتها العادلة من رضا المحكومين ؛ وكلما أصبح أى شكل من أشكال الحكم معطما لهذه الغايات أصبح من حق الشعب أن يغيره أو يزيله وأن يقيم حكومة جديدة ترسي دعائمها على المبادئ وتنظم سلطاتها على الصورة التي تبدو له أقدر من غيرها على تحقيق سلامته وسعادته " .

ان هذه الكلمات التي كتبها توماس جيفرسون منذ أكثر من قرنين مضيا ، لا بد أن يتردد صداها بكل جلالها ، ونحن ننظر مرة أخرى في مشاكل الاستعمار وانهاء الاستعمار . لقد أولي أقصى الاهتمام الى ما قاله السيد جيفرسون عن الحقوق التي لا يمكن التصرف فيها . وذلك حق وعدل . الا اننا في هذه المناقشة ينبغي أن نركز أبعارنا على ما يحفل فعلا بميثاق انهاء الاستعمار :

" انه من حق الشعب أن يغير أو يزيل أى شكل من أشكال الحكم ، وأن يقيم حكومة جديدة ترسي دعائمها على المبادئ وتنظم سلطاتها على الصورة التي تبدو له أقدر من غيرها على تحقيق سلامته وسعادته . "

ان هذا الاعلان الذى كتب في وقت كان يدعي فيه كل شاه أو ملك أو سلطان أو راجا ان الله أعطاه الحق في أن يحكم كيفما يحلوه وأن يفرض سلطته على كل من يستطيع أن يقهره ، قد نص على ان الشعوب هي صاحبة السيادة ، وهي التي تختار الحكومة التي يبدو لها انها الأفضل . ولم يكن اساس هذا الانتقاء رضا الحكام أو هوى الغزاة ، بل بالأحرى قرار الشعب ذاته بأن هذه الحكومة أو تلك أقدر من غيرها على ضمان سلامته وسعادته .

لقد كان أثر هذه الكلمات بعيد المدى حقا . فمن الطبيعي أن تسعى الشعوب الى الحرية والحكومة العادلة ومن ثم حدثت خلال القرن التاسع عشر موجات متكررة من انها الاستعمار وكفاح التحرر الوطني . ففي أمريكا اللاتينية كان هناك ابطال عظام أمثال سيمون بوليفار المحرر ، وخوسيه سان مارتين ، ونيثو خواريس ، وغيرهم ممن حرروا قارة وانشأوا الجمهوريات التي تتكون منها منظومة الدول الأمريكية .

وفي أوروبا جلب القرن التاسع عشر التحرر من السيطرة الأجنبية لليونان ورومانيا وصربيا ومونتenegro وبلغاريا وبلجيكا والنرويج . وفي الوقت ذاته اندمجت مدن وامارات الحانها واطاليا في دول قومية وأصبحت استراليا وكندا ونيوزيلندا ممتلكات متمتعة بالحكم الذاتي داخل الامبراطورية البريطانية .

لكن حتى بالرغم من أن هذه البلدان حققت استقلالها الوطني فبعض منها - بعض الدول الكبرى السابقة عليها في الوجود - شرعت في استعمار آسيا وافريقيا وتحويل الدول القديمة الأبية بالشرق الأوسط الى أتباع لها . وبالتالي أصبحت نهاية القرن التاسع عشر - في آن واحد - عصرا تميز بتزايد الحرية والرخاء للبعض ، وعصرا من الحكم الاستبدادي والاستغلال للبعض الآخر .

لقد أطلق شخص ما على الاستعمار تسمية " الوردة المسممة " التي تفسد حتى عندما تجذب . فعصر الاستعمار أدى الى بناء الطرق والمدارس والمستشفيات ، لكنه أدى كذلك الى التجريد من الطابع الانساني . فكيف استطاع أولئك الذين كانوا يبشرون بالانسانية والعدالة في ديارهم أن يفسروا نكرانهم اياهما في الاقاليم المستعمرة التي يحكمونها ؟ . لقد استطاعوا القيام بذلك فقط باختراع أوهام التفوق العنصرى أو غيره من اشكال التفوق . وهكذا خلقوا مجتمعات ذات طبقتين ، طبقة المحتلين وطبقة الذين يخضعون للاحتلال . وهكذا جرد من كانوا يخضعون للاحتلال من انسانيتهم وهما المحتلون فسادا . فالسوردة المسممة تقتل كل من يقترب منها .

لقد انقضى ذلك كله ، ويجب ان نكون معتنين له . ان شهدت نهاية الحرب العالمية الاولى تبوأ بولندا القديمة مكانها الصحيح في اسرة الامم مع لا تفتيا وليتوانيا واستونيا وتشيكوسلوفاكيا . وفي الموجة الأعظم شأننا لانها الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية بعث العديد من الدول العريقة أو انشئت . فالهند وباكستان والفلبين واندونيسيا أصبحت جميعا دولا مستقلة . وانتهت فترة الوصاية القسرية المفروضة على سوريا والعراق ومصر وسرى لانكا وورما والسودان والمغرب . وتبعثها الجزائر . وبعد ذلك ، وفي تدفق كبير ، شهدت نهاية الخمسينات والستينات تصفية الامبراطوريات البريطانية والفرنسية والبلجيكية في افريقيا وفي مناطق أخرى .

فالواقع انه في الوقت الذي اعتمد فيه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) كان معظم العمل الخاص بانها الاستعمار قد استكمل او كان جارى القيام به .

ولعل البعض هنا يتذكر اسم س . نورتوكوت باركينسون ، الاقتصادي البريطاني والفيلسوف والفكاهي المعروف تماما بقانون باركينسون . وهذا القانون يقضي بأن العمل سيتسع ويسع حتى يحتل وقت جميع أولئك المخصصين للقيام بالعمل . وذلك دون أية اشارة الى القيمة الحقيقية للعمل المنجز . كما لاحظ باركينسون ايضا انه من السهل التمييز بين تنظيم دينامي ينمو ، وتنظيم تجاوز أوج حيويته . ففي التنظيم النامي بالحياة يعمل العاطلون في مجموعة

من المكاتب المؤقتة غير المرتبة مستخدمين أى اثاث يمكن أن تقع عليه أيديهم . ذلك لانهم مشغولون بالعمل لدرجة انهم لا يهتمون كثيرا بترتيب المكان . لكن في التنظيم المنهك الذى تجاوز أوج حيويته تكون المكاتب ناصعة النظافة ومرتبـة للغاية ومؤثثة تأثيثا جيدا ، ولكل شخص مكتبه وكل ما يفعلون هو أن يقرأ كل منهم تقارير غيره .

من الواضح ، ان الجميع يجب أن يرتجف من هذا التحليل ، لكن بيدولي انه ما من أحد يجب أن يجفل منه أكثر منا نحن الذين نعطي في أمور انهاء الاستعمار فسي اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة ، لاننا وضعنا هياكل متزايدة التعقيد لانجاز أقل القليل .

وينبغي أن نذكر أن مجموع سكان كل المناطق المدرجة على قائمة الجمعية العامة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، باستثناء ناميبيا ، يبلغ حوالي . . . . . نسمة . وذلك يعني أن العدد المذكور يتساوى تقريبا وعدد سكان جزيرة " ستاتن ايلند " ، وهي أصغر قسم إداري من الأقسام الخمسة لمدينة نيويورك . وبالتأكيد ، يجدر بنا أن نفكر في جعل آليتنا أقل تعقيدا وأكثر تناسبا وحجم المشكلات المتبقية . ومع ذلك ، فإننا ننظر في قرارات تتطلب نشر أوسع المعلومات حول الطبيعة الشريرة للاستعمار ومخاطره ، وكأن البعض يقترح موجة جديدة لإعادة الاستعمار . ويطلب منا ان نزيد ، وبتكاليف كبيرة ، الدعاية المعادية للاستعمار التي تصدر عن ادارة شؤون الاعلام ، خاصة في أوروبا الغربية والأمريكتين .

ألا يبد وللجمعية العامة انه يطلب منا ان نمول جهودا جديدة للدعاية خاصة في أوروبا الغربية والأمريكتين ؛ ألا يستنتج الاعضاء ان العمل الذي نقوم به هنا هو محاولة اخرى لمن يسعون الي تنفيذ جدول أعمال الحرب الباردة ؛ هل يودون حقا ان يقنعونا بأن هناك مؤامرة في أوروبا الغربية وما لم ننفق كل هذه الاموال فان البرتغال ستطبق قبضتها من جديد على موزامبيق ، أو أن المملكة المتحدة ستعود بكل عظمتها الاستعمارية الى غانا ؟

واذ نتحدث عن هؤلاء الذين يستخدمون انهاء الاستعمار كأداة لدعايات الحرب الباردة ، اسمحوا لي أن اتول بأن وفد بلادي يأسف حقا لجهود المحاربين في الحرب الباردة ، بما في ذلك الذين استمعنا اليهم بعد ظهر اليوم ، الذين يسعون الي التدخل في الشؤون الداخلية لتقليم بورتوريكو ، وهو اتليم يتمتع بالحكم الذاتي الكامل . تكررت فيه ممارسة اعمال تقرير المصير كما اعترفت بذلك هذه الجمعية ، وتعد في هذه انتخابات حرة ونزيهة كل اربعة اعوام ، آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . وفي تلك الانتخابات ، لا يتعين على شعب بورتوريكو ان يختار من قائمة واحدة من

المرشحين ولا يعطى لهم حق التصويت فقط بنعم أو لا على هذه القائمة الواحدة .  
ولكن باستطاعتهم ان يختاروا مرشحين ينتمون الى عدد كبير من الاتجاهات الايدولوجية  
والسياسية ، بما في ذلك الاتجاه المستقل . نحن لا نعترف بأى حق في التدخل في  
هذه الشؤون الداخلية . ونظرا للعمل المتكرر الذى قامت به هذه الجمعية العامة ،  
ونظرا ، لأن بورتوريكو تتمتع بالحكم الذاتي الداخلى الكامل الذى تعترف به هذه  
الجمعية ، فاننا نعتبر ان هذه المحاولات التى يبذلها البعض لدفع اللجنة الخاصة  
أو اللجنة الرابعة التى تناول أمر بورتوريكو محاولات مخالفة للنظام . وسوف ننظر نفس  
النظرة الى أية محاولة ترمي الى تناول هذه المسألة من الباب الخلفى ، اذ طلب الى  
الامانة العامة اعداد تقرير خاص بشأنها . وينبغي ان يدرك من يتبعون هذه الاساليب  
انها ليست اكثر مشروعية من ان يطلب من الامانة اعداد تقرير خاص حول انصاف  
سلوفاكيا او استتلال تازاخستان . ونحن ممتنون لرئيس اللجنة الخاصة الذى اكسد  
للجمعية العامة ان اى عمل في هذا الصدد يجب ان تسبقه وستسبقه حتما مشاورات  
بشأنه . ومن المؤكد أنه لا داعي لأن نقحم سياسات الحرب الباردة في أعمالنا  
أو بالأحرى يجب ألا نقحمها اكثر مما فعلنا بعد ظهر اليوم .

حسنا ، اذا كان لا ينبغي ان تكون لجنة ال ٢٤ الخاصة واللجنة الرابعة ساحتين  
يجلس فيهما ارباب الحرب الباردة ، فما هو اذن عمل هاتين اللجنتين ، وماذا سيحل  
بهما ؟ اعتقد ان الوقت قد حان لكي نتفحص تماما مسألة التبعية برمتها ، بعييدا  
عن البلاغة الفارغة أو الأوهام . ان بعض المتكلمين داخل لجنة ال ٢٤ الخاصة واللجنة  
الرابعة يقترحون جدا من القول بأن كل مجموعة صغيرة ، وكل مجموعة اثنى ، ينبغي  
ان تشكل أمة في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها . ومع ذلك ، نرى ان البلدان التى تقول  
ذلك بلدان متعددة الجنسيات . بل يكاد كل عضو في الامم المتحدة يتشكل من مزيج  
من المجموعات الاثنية والتبائل . فهل يتعين على بابوا غينيا الجديدة أن تنقسم  
الى ٧٠٠ دولة صغيرة لأن هناك ٧٠٠ قبيلة تعيش في ذلك البلد ؟ لاشك ان ذلك  
يدعو الى السخرية . ولكن بعض تلك التبائل تعيش في الجزر الخاصة بها . فلماذا  
لا تشكل هذه الجزر دولها المستقلة ؟ ان الفارق واضح . فهي تختار ألا تقوم بذلك .

وتلك القبائل تعلم ان القوة تكمن في الوحدة السياسية ، وكذلك امكانية التقدم ، ولهذا السبب تنضم معا لتؤلف أمة جديدة دينامية في بابوا غينيا الجديدة ، كما انضمت المستعمرات الثلاث عشرة الاصلية الاولى هنا في وحدة سياسية .

وكما نعلم جميعا ، ينص القرار ١٥١٤ (د-١٥) على ان صغر المساحة ، أو الموضع الجغرافي غير الملائم ، لا يصح ان يستخدم كسبب لمنع انهاء الاستعمار . وبناءً عليه هل نطلب تشكيل دولة لسكان جزيرة بيتكرن البالغ عددهم ٥٣ نسمة ؟ وهل من المعقول ان نفعل ذلك ؟ ولو فعلت لجنة ال ٢٤ الخاصة ذلك ، هل يتعين على المملكة المتحدة ان تلتزم بهذا الأمر ؟

يبدو لي انه يتعين علينا ان نميز بين الامور بطريقة افضل وارشد بعد ان تم الآن العمل الاساسي لانهاء الاستعمار . وينبغي ان نلاحظ ان انهاء الاستعمار لا يعني بالضرورة تقسيم الاشياء الى وحدات أصغر فأصغر فأصغر . علينا ان نرجع الى كلمات توماس جفرسون ونتذكر ان هدف اي حكومة هو سلامة المواطنين وسعادتهم . لقد تمال مرة رجل دولة شهير ورئيس وزراء سابق ، انه ينبغي ان نمنح الاستقلال لجميع الاتالييم ذات الطابع الاثني المتميز ، حتى ولو كانت اقلية صغيرة من السكان ترغب في ذلك ، ولو كانت نسبتها ٣ في المائة فقط حسبما تمال . لقد كان على خطأ وما زال . ولو اختارت جزر كوك الانتماء الحر الى نيوزيلندا كأمر يضمن سلامتهم وسعادتهم ، فليكن ذلك . ولو اعتقد شعب تازاخستان ان خير ما يضمن ان سلامته وسعادته هو البقاء في اطار جمهورية داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فننبغي أن يكون ذلك مقبولا لنا جميعا . ان الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في عطية انهاء الاستعمار منذ ٢٠٦ سنوات ، سوف تستمر في بذل جهودها لكي تطوى آخر صفحة من صفحات الاستعمار التقليدي - وسوف نستمر في عملنا النشط والصبور لتحقيق استقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وبطبيعة الحال ، نحن سنتعاون مع مجلس الوصاية لانهاء آخر وصاية للأمم المتحدة وفقا لرغبات سكان تلك الجزر .



( السيد فيلدمان ، الولايات  
المتحدة الأمريكية )

اننا سنستمر في الحكم الذاتي ، وفي تعزيز التعبير عن الذات في ساموا وغوام  
وجزر فرجن الأمريكية ؛ وسنتعاون مع اللجنة الخاصة تعاونا وثيقا في دراستها لتلك  
الاتهام . واذ ننظر الى الامام ونتطالع الى المستقبل ، سنعمل معها ومع الجميع ، ونبذل  
كل ما في وسعنا لكي نضمن حق تقرير المصير المشروع لجميع الشعوب والاتهام التي لا تتمتع  
بالحكم الذاتي .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : اعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .  
وأود ان اذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، تحدد الكلمات  
التي تلتحق لممارسة حق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ،  
ويلتقيها الممثلون من مقاعد هم .

السيد مايلز ( المملكة المتحدة ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد

كرر ممثل الاتحاد السوفياتي بيانه الذي ادلى به في اللجنة الرابعة ، والذي تضمن  
ان النشاط العسكري البريطاني في جزر فوكلاند قد استخدم ضد ما يسمى بحركة تحرير  
جزر فوكلاند .

وطلبت منه أنفذ - بصورة مرتجلة ممارسة مني لحق الرد - ان يقدم تفاصيل . ولم  
يكن لديه شيء يتوله دون سابق تحضير . ووجدت ان الأمر يثير الدهشة - بل بالأحرى  
يتسم بالخطورة - اذ أنه يحاول الآن تضليل الجمعية العامة بتكرار الادعاءات ذاتها  
في مناقشة تجريها الجمعية في جلسة عامة . انني أعتقد حقا ان عليه ان يبرر لنا جميعا  
ما قاله أو أن يسحب بيانه . وأسجل هنا ، انه لا توجد اي حركة من هذا القبيل .

السيد اولياندروف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( ترجمة

شفوية عن الروسية ) : لقد أدهشني البيان الذي القاه ممثل المملكة المتحدة لتسوية  
لأنه ، كما فعل تماما في اللجنة الرابعة ، استشهد بما قلته بصورة تعوزها الدقة .

( السيد اولياندررف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

فلم اتكلم ، لا في اللجنة الرابعة ولا هنا في الاجتماع العام ، عن أى حركة للتحرير الوطني في جزر مالفيانس/فوكلاندي . ويستطيع ممثل المملكة المتحدة ان يرجع الى محاضر الجلسات ، سواء جلسات اللجنة الرابعة او الجلسات العامة للجمعية . واسمحوا لي ان اكرر ما قلته :

" ان الحرب التي شنتها المملكة المتحدة لاعادة الوضع الاستعماري - أى مركزها الاستعماري - الى جزر فوكلاندي / مالفيانس تدل الآن على مدى الخطورة التي تهدد قضية السلم المتمثلة في استمرار الاحتفاظ بأية ممتلكات مهما كانت صغيرة ذلك لأن الدول الاستعمارية تحاول سحق الشعوب وتسعى الى الاحتفاظ بممتلكاتها ولو أدى بها الأمر الى شن حرب استعمارية موسعة" .

هذا ما قلته بالضبط ، وبالفعل كانت هناك حرب استعمارية شنتها بريطانيا العظمى في النصف الثاني من القرن العشرين .

السيد مايلز ( المملكة المتحدة ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اعتد ان ممثل الاتحاد السوفياتي يتراً من نص يختلف عن النص الذي استخدمه عصر اليوم . فالنص الذي استخدمه عصر اليوم - والذي تكرم زملاؤه باعطائي نسخة منه - يتضمن فترة تسرد عددا من الاتاليم التابعة ، منها جزر فوكلاندي ، حيث استطرد يقول أن " النشاط العسكري في تلك الاتاليم يرمي ، أولا وتبل كل شيء ، السعي سحق حركات التحرر الوطني " .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٥